



الجلسة العامة ٥

الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

كل ما فعلته وما برحت تفعله من أجل بلدي. وأشدّد تحديدا على أهمية ما يقدم من الدعم للعائدين الذين طردوا من ديارهم.

إن البوسنة والهرسك بلد متعدد الأعراق، اعتاد فيه المسلمون البوسنيون، والصرب الأرثوذكس، والكروات الكاثوليك، واليهود وأعراق أخرى كثيرة العيش معا في سلام وتسامح على مر مئات السنين. ففي سراييفو، بل في معظم البلدات البوسنية الأخرى أيضا، يمكن للمرء أن يجد المساجد والكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية، بل والمعابد اليهودية أيضا قائمة جنبا إلى جنب منذ مئات السنين. ولهذا السبب يطلق على سراييفو القدس الأوروبية.

ويشكل الحفاظ على هيكل البوسنة والهرسك المتعدد الأعراق بكل خصائصه ومظاهر تنوعه، تحديا تاريخيا، ليس لأوروبا فحسب بل للعالم بأسره. فالبوسنة والهرسك هي أولى نقاط اللقاء بين الثقافات والديانات العالمية. وهي بذلك تدحض نظرية صدام الحضارات.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

خطاب السيد سليمان تيهيتش، رئيس مجلس

الرئاسة في البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب لرئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد سليمان تيهيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد سليمان تيهيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تيهيتش (تكلم بالبوسنية، وقدم الوفد النص

الانكليزي): أود أن أحييكم جميعا، وأن أعرب عن عظيم سروري لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذه الجمعية. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمم المتحدة، مرة ثانية، على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



مستهلكا للمعونة الدولية، أصبحت الآن مشاركة بشكل متزايد في بعثات السلام الدولية، مثل بعثات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وإثيوبيا وليبيريا وتيمور - ليشتي وهاييتي، وفي أماكن أخرى من العالم.

ومكنت السياسات الخارجية والأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي من قيام الاتحاد بدور قيادي في البوسنة والهرسك. وبنهاية هذا العام، ستحل القوات العسكرية للاتحاد الأوروبي محل قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة.

إن عملية تحقيق الاستقرار الإيجابية، والتقدم العام الذي حدث ليس في البوسنة فحسب، بل أيضا في البلدان الأخرى التي نشأت بعد تفكك يوغوسلافيا السابقة، يسيران ببطء نتيجة لمواقف غير لائقة تجاه جرائم الحرب ومجرمي الحرب. وإذ يحاول بعض المسؤولين السياسيين والرسميين أن يجدوا ذريعة لجرائم الحرب قائلين إنها تمت من أجل حماية المصالح العرقية الحيوية. وعلاوة على ذلك يعامل مجرمو الحرب كأبطال وطنيين. ينبغي تغيير ذلك. ولا يمكننا بناء الثقة والمصالحة بين الشعوب، وإقامة العلاقات الودية فيما بين بلداننا المختلفة إلا على أساس العدالة والحقيقة.

إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لها دور لا يمكن الاستعاضة عنه في هذه العملية. ونعبر عن بالغ تقديرنا للعمل الذي قامت به المحكمة حتى الآن. وفي رأينا أنها لا بد أن تنجز المحاكمات التي بدأتها، ولا سيما تلك التي يحاكم فيها كبار المسؤولين السابقين. ويمكن إحالة جزء من القضايا التي لم تستكمل بعد إلى محاكم في الأماكن التي ارتكبت فيها الجرائم. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا كانت تلك البلدان على استعداد لضمان إجراء محاكمات عادلة ومنصفة.

وأود أن أطلعكم على آخر تطورات الحالة في بلدي، الذي أحرز تقدما ملموسا خلال الأعوام التسعة الماضية.

لقد أعيد بناء الهياكل الأساسية التي دمرت أثناء الحرب، وتم تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي بنسبة للتضخم لا تتجاوز ١ في المائة. وجرى تعزيز النظام المصرفي، ويجري تسديد الديون الخارجية. وارتفع الدخل المحلي الإجمالي إلى ثلاثة أضعافه منذ فترة ما بعد الحرب، وازدادت الاحتياطات الوطنية ١٤ ضعفا. كما ترتفع الاحتياطات والمدخرات من العملات الأجنبية باطراد.

ونحن على الطريق الصحيح لاستيفاء جميع المتطلبات اللازمة للبدء في إجراء مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. ونتيجة لفشل كيان جمهورية صربسكا في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لم نتمكن من الحصول على عضوية شراكة السلام بالرغم من أننا استوفينا جميع الشروط المطلوبة.

وهناك إصلاحات كثيرة تجري الآن في مجالات التعليم والجمارك والضرائب وفي نظام الدفاع. وتم إنشاء الكثير من المؤسسات المركزية، من قبيل وزارة الأمن والدفاع وإدارة المخابرات والقيادة العسكرية المشتركة للبوسنة والهرسك، وغيرها. ومقارنة بوجود حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ جندي، في الجيوش الثلاثة المنفصلة، في عام ١٩٩٥، يبلغ الآن عدد الجنود في القوات العسكرية للبوسنة والهرسك ١٢ ٠٠٠ جندي. وكان لمنظمة حلف شمال الأطلسي حوالي ٧٠ ٠٠٠ جندي في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٦، ولها الآن حوالي ٧ ٠٠٠ جندي. إن الوضع الأمني مستقر، ولم تحدث أية انتهاكات للسلام على الإطلاق. ومنذ توقيع اتفاقات دايتون للسلام، لم يقتل جندي أجنبي واحد في البوسنة والهرسك. وبعد أن كانت البوسنة والهرسك

في جميع أنحاء البلاد، التي عشر حتى الآن على ٣٢٠ مقبرة منها في البوسنة والهرسك، تمثل مشكلة كبيرة بالنسبة لبلدي. إننا نحتاج إلى المساعدة في العثور على هؤلاء المفقودين وفي تحديد هويتهم.

إن النظام السياسي، الذي وضعته اتفاقا دايتون وواشنطن، لعب دورا إيجابيا في تحقيق السلام وإعادة الإعمار والتقدم في بلادي. ومع ذلك، فقد أصبحت هذه الاتفاقات عقبة كأداء أمام تحقيق المزيد من التقدم والتنمية. فالإدارة الحالية في البوسنة، التي تتألف من اتحاد فيدرالي يضم ١٠ كانتونات وجمهورية ومقاطعة - تلك الكيانات القوية داخل دولة ضعيفة - تشكل عقبة أمام اندماجنا في الإطار الأوروبي - الأطلسي. إنه نظام شديد التعقيد وباهظ الكلفة ولا يمكنه العمل إلا بصعوبة شديدة. ويدرك الشعب في البوسنة والهرسك وفي الخارج هذه الحقيقة بدرجات متفاوتة.

وأعتقد أنه سيحين الوقت لكي يبدأ الممثلون السياسيون المحليون في مناقشة تنقيح دستور البوسنة والهرسك وامتثاله للاتفاقيات الدولية. وينبغي أن نقيم دولة ذات كفاءة ولها مؤسسات وولايات تمكنا من أن نصبح أعضاء كاملي العضوية في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي. ويجدوننا الأمل في أن نحصل على الدعم والمساعدة من البلدان الصديقة والمجتمع الدولي برمته. وستحين الفرصة المناسبة للقيام بذلك في السنة المقبلة عندما تحل الذكرى العاشرة لاتفاقات دايتون للسلام. لقد آن الأوان لكي تخرج البوسنة من مرحلة دايتون إلى مرحلة بروكسل.

تلتزم البوسنة والهرسك التزاما مخلصا وثابتا بتعزيز العلاقات الودية مع جمهورية كرواتيا المجاورة، ومع دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود، على أساس الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي والمساواة. ويقودنا إلى طريق التعاون الشامل موقعنا الجغرافي وتاريخنا وتكويننا العرقي

وينبغي أن يكون التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مطلباً لا مفر منه للانضمام إلى المؤسسات الأوروبية - الأطلسية. وعلاوة على ذلك، لا يكفي القبض على الأشخاص المدرجين فقط في قائمة المحكمة لمجرمي الحرب. ومن الضروري أن تقوم المحاكم المحلية في بلداننا المعنية بمحاكمة الآلاف من مجرمي الحرب الآخرين الذين لم يقبض عليهم بعد، والذين يشكلون عاملاً لزعزعة الاستقرار، ويعرقلون تنفيذ العمليات الإيجابية، ويرتبطون في معظم الأحيان بالجريمة المنظمة.

وسنشئ دائرة لجرائم الحرب داخل محكمة البوسنة والهرسك. وستتولى تلك الدائرة النظر في بعض القضايا التي تتناولها محكمة لاهاي، ولكنها ستحاكم أيضا مجرمين آخرين كثيرين. وسوف تكون هذه المحكمة صورة مصغرة من محكمة لاهاي. وبالتالي، فإننا سنحتاج إلى الدعم المالي والتقني، ولا بد أن نستعين بقضاة ومحامين دوليين من ذوي الخبرة في إجراء هذه المحاكمات، ولا سيما الذين عملوا في محكمة لاهاي.

في العام المقبل ستحل الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية التي مورست ضد مسلمي البوسنة في سربرينيتسا وفي زيبا اللتين كانت الأمم المتحدة قد خصصتهما كملاذيين آمنين في البوسنة. والمسؤولان الرئيسيان عن هذه الإبادة الجماعية وعن جميع جرائم الحرب الأخرى التي ارتكبت في البوسنة والهرسك، وهما رادوفان كاراديتش وراتكو ميلاديتش، لم يقبض عليهما حتى الآن. إن هذين الرجلين مسؤولان عن موت حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. ومن فوق هذه المنصة أطلب جميع المسؤولين أن يعملوا على إلقاء القبض عليهما.

والقضية المعلقة فيما يخص حوالي من ١٥ ٠٠٠ من المفقودين، والذين توجد جثثهم في الكثير من المقابر الجماعية

كما ينبغي المحافظة على سيادة العراق وسلامته الإقليمية، بما في ذلك السيادة على موارده الطبيعية. وندعو إلى حماية تراث الحضارة العالمية في العراق وحماية الأماكن المقدسة في العراق، من قبيل كربلاء ومسجد الإمام علي في النجف. ويهدف مساعدة شعب العراق والإسهام في تحقيق السلام هناك، قررت البوسنة والهرسك أن ترسل إلى العراق وحدة لإزالة الألغام والأجهزة غير المنفجرة.

إن البوسنة والهرسك ملتزمة التزاما مخلصا بمكافحة الإرهاب الدولي، وتشارك بنشاط في التحالف الدولي المضاد للإرهاب. فالإرهاب لا يهدد السلام والأمن فحسب، إنه في رأينا عمل غير أخلاقي وغير مثمر. فهو غير أخلاقي لأنه يقتل الأبرياء، وهو غير مثمر لأنه لا يمكن أن يحل أي مشكلة، بل يضيف فقط مشاكل جديدة. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على مثال المسلمين البوسنيين هنا، لأننا كنا الضحية الرئيسية للعدوان على البوسنة في الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥. لقد تدبرنا أمر الدفاع عن أنفسنا، لكننا لم نعد أبدا لا خلال الحرب ولا بعدها إلى الانتقام والإرهاب.

أسمحوا لي أن أتحدث عن قضية إصلاح مجلس الأمن وكذا قضية تعزيز فعالية آليات الأمم المتحدة. يعرف مواطنو البوسنة والهرسك بحكم تجربتهم الخاصة ما يمكن أن يعنيه عدم التحرك المناسب والفعال من الأمم المتحدة. لو كانت آليات الأمم المتحدة أكثر فعالية، ما كان العدوان على البوسنة والهرسك ليحدث أو، على الأقل، ما كانت لتستمر الحرب كل هذا الوقت. لو كانت أكثر فعالية، ما كانت الإبادة الجماعية لترتكب في الملاذات الآمنة التابعة للأمم المتحدة في سريرينيتشا وزيبا. ولهذا السبب، أود أن أذكر الجميع بواجب المنظمة في مساعدة الناجين في هذه المناطق.

والروابط الاقتصادية وروابط البنية الأساسية. وندرك أنه دون إيجاد حل للقضايا الخلافية، لن نستطيع أن نواصل تقدمنا نحو الاندماج الأوروبي؛ وقد حققنا بالفعل بعض التقدم في هذا الصدد.

بذلت بلدان جنوب شرق أوروبا جهودا فردية وجماعية جبارة لإحراز تقدم كبير من أجل تغيير القبولية النمطية للمنطقة بأنها منطقة متخلفة، تقع في ضواحي أوروبا، وكثيرة المشاكل ومليئة بالصراعات. وقد جرى تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الدفاع والأمن ومراقبة الحدود والأسواق الحرة ونظام منح التأشيرات ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة وحماية الأقليات العرقية والدينية.

إن قضية الحدود في المنطقة لا يمكن، ولا ينبغي، فتحها مرة أخرى. وينبغي تنظيم هذه المسائل، وفقا للمعايير الأوروبية. ومع ذلك، ينبغي أن نفتح قضية التعاون فيما يتعلق بالحدود حيث أنها في مصلحتنا المشتركة.

أعتقد أنه ينبغي حل الأزمة العراقية بالتزامن مع حل القضية الفلسطينية. وبالتالي، نؤيد مبادرة المجموعة الرباعية وخارطة الطريق، التي تشكل أساسا لإجراء الحوار المخلص بين الدولتين، بوساطة الولايات المتحدة. وندين أيضا بقوة جميع الأعمال الإرهابية وكذلك إعدام القادة الدينيين الفلسطينيين دون محاكمة. وندين بشدة قيام الجانب الإسرائيلي ببناء حائط الحماية.

ونحن سعداء بالتوافق في الآراء فيما بين أعضاء المجلس بشأن نقل السيادة من قوات التحالف إلى السلطات التنفيذية القانونية المنتخبة بطريقة شرعية في العراق. وندرك أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور قيادي في صياغة مستقبل العراق. وينبغي للشعب العراقي أن يحكم بلاده بنفسه، ولا بد أن تحترم القوات العسكرية التي تسيطر على الإقليم اتفاقيات جنيف فيما يتعلق بالقانون الإنساني.

توليدو مانريكي، رئيس جمهورية بيرو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس توليدو مانريكي (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أشرك المتكلمين السابقين في تهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

يواجه عالم القرن الواحد والعشرين مفارقة. إنه موحد عالميا في مجالات الإنتاج مثل التجارة والمال والثورة الرقمية في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات - لكنه منقسم بسبب تصاعد الصراعات والتراع المدني والإرهاب العابر للأوطان وكذا بالعنف الثقافي والإثني. العالم موحد بقيم عالمية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام حرية التعبير والبيئة - لكنه منقسم عندما تصطدم الديمقراطية بالمطالب الاجتماعية المتعلقة بزيادة فرص العمل والحد من الجوع.

تلك الاتجاهات المتناقضة المتمثلة في العولة والانقسام تعرض للخطر أسلوب الحكم ليس على المستوى الدولي فحسب، وإنما كذلك داخل الأمم. إذ تزداد الصراعات حدة؛ والعديد من الدول الفقيرة يهزها العنف الداخلي والخارجي؛ وتبرز للوجود المنظمات الإرهابية وتجار المخدرات والأسلحة والبشر يجمعون قوة عالمية مدمرة.

منذ نهاية الحرب الباردة، أودى أكثر من ٣٠ صراعا مدنيا بحياة ما يقارب ٥ ملايين شخص وأفرزت حوالي ١٧ مليون لاجئ. في سنة ٢٠٠٤، ظلت الأمم المتحدة تدير ٥١ عملية لحفظ السلام و ١٥ بعثة سياسية خاصة. وهذا يعني أن ١٦ في المائة من الدول الأعضاء تعاني من مسائل تقوض السلام والأمن العالميين.

وفي بيئة لا تستطيع فيها قوة بمفردها تثبيت الحكم العالمي السليم، وفي عالم يغري فيه التفكك التهديدات النووية، تحتاج الدول والشعوب إلى قرارات عاجلة -

لدى النظر في حالة العالم اليوم، لا مناص من إثارة مسألة التعاون الفعال في مجال الأمن. على مجلس الأمن أن يكون العنصر الرائد من أجل السلم والاستقرار في العالم. يجب أن تكون تحت تصرفه آليات يمكن تشغيلها بفعالية وسرعة من أجل منع التراعات من أن تصبح صدمات عسكرية.

إننا نؤيد من بين اقتراحات أخرى، المبادرات إلى زيادة عضوية مجلس الأمن.

وتريد البوسنة والهرسك أن تصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ففيما يتعلق بفعالية مجلس الأمن، كانت تجربتنا تجربة سلبية في الغالب. ونأمل من خلال مشاركتنا في عمل المجلس أن نمنع تكرار تجربتنا في أي مكان في العالم. وبالتالي، نغتنم هذه الفرصة لتؤكد نيتنا في تقديم ترشيحنا لفترة ٢٠١٠-٢٠١١. إن البوسنة والهرسك تستحق ذلك الشرف ونحن عازمون على إثبات استحقاقنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد سليمان تيهيش، رئيس البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أليخاندرو توليدو مانريكي، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن تستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس جمهورية بيرو.

اصطحب السيد أليخاندرو توليدو مانريكي، رئيس جمهورية بيرو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أليخاندرو

ونتيجة لمشاركتنا الطويلة في صون السلم والأمن الدوليين وفي تعزيز التنمية، أعلنت بيرو ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. ونحن ممتنون للتأييد الكبير الذي تلقيناه والنظر على نحو إيجابي في ترشيحنا.

في الوقت الحاضر يعيش ٢,٨ مليون شخص على دولارين للفرد في اليوم؛ ويعيش ٣,١ مليون شخص على دولار واحد للفرد في اليوم. وعلاوة على ذلك، أصبح التفاوت الاجتماعي في التسعينات أكثر وضوحاً في جميع أرجاء العالم. ووفقاً لمعهد المراقبة العالمي، فإن تلك الزيادة في التفاوت لم تؤثر على الدخل الشخصية فحسب، ولكن أيضاً على سبل الحصول على الماء والغذاء والطاقة - وهي السلع العامة الأساسية للحياة المتمدنة والاستقرار الاجتماعي والسياسي. واليوم يصطدم الانخفاض في الدخل الشخصية والزيادة في التفاوت مثل صحيفتين قاريتين، فنتج عنهما هزات تتمثل في التفكك الاجتماعي والصراعات الدولية.

ولذلك، يتعين علينا نحن في المجتمع الدولي أن نفهم أن السلم والأمن واستقرار النظام العالمي أمور لا تتصل بالجوانب الاستراتيجية السياسية أو العسكرية وحدها. فإن للسلم والأمن عناصر اجتماعية. والفقر والإقصاء يعلمان ضد السلم والأمن والديمقراطية. والإقصاء الاجتماعي ينتج عنه العنف وزعزعة الاستقرار والتفكك على الصعيدين القطري والدولي ويجعل الديمقراطية هشة. ونحن لا نستطيع التغلب على تلك الحالة إذا لم نجعل العولمة ذات وجه إنساني وقوة إيجابية تعود بفوائد ملموسة على جميع الدول وجميع البشر.

وينبغي أن يضمن حكم القانون والنظام القانوني الدولي سبل الوصول إلى العدالة ومراعاة حقوق الإنسان. ويجب أن يحول حكم القانون دون إفلات المجرمين من

قرارات تضمن حكماً عالمياً سليماً قائماً على القانون الدولي، ومزيداً من الاحترام للأمم المتحدة، في إطار من تعددية الأطراف المتحددة والمعززة، دعم قيم السلم والعدالة الدولية. إن العالم في عصر العولمة، يحتاج إلى إجماع واسع. وترى بيرو أن أفضل حل يوجد من خلال التغيير والاستمرارية في آن واحد. ويتعين علينا تهدئة الوضع السياسي العالمي وصياغة تحالف دولي من أجل التنمية والعدالة الاجتماعية. إننا ندعو إلى الاستمرارية من أجل بلوغ أهداف الأمم المتحدة. وندعو إلى السلم والأمن والمساواة القانونية بين الدول، وعدم استعمال القوة، ومنع العدوان، والسيادة الدولية للقانون الذي يحكم العلاقات بين الدول، والتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان - وكلها ضرورية وذات مشروعية أكثر من أي وقت مضى.

كما نقترح تغيير الأدوات والآليات والتدابير. يجب التعامل مع إصلاح مجلس الأمن بواقعية، آخذين في الاعتبار دوره كآلية من أجل الأمن الجماعي للمجتمع الدولي برمته. إن الناس يريدون مجلس أمن لديه ضمانات لاتخاذ القرارات الشرعية والفعالة.

وبيرو بلد ظلت تقاليده الدبلوماسية، منذ القرن التاسع عشر، تدعم تعددية الأطراف باعتبارها أفضل وسيلة للقرارات الدولية، ولا سيما لتعزيز السلم والتنمية. وتشارك بيرو في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويساهم بلدي بقوات عسكرية في قبرص، وعلى الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشارك في ليبيريا وكوت ديفوار. وقررت حكومة بلدي مؤخراً إرسال سرية كاملة التجهيز للمساعدة على تحقيق الاستقرار والأمن وإعادة تأسيس الديمقراطية في جمهورية هايتي.

اصطحب السيد سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نوجوما (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، من دواعي الفخر للأفارقة ولأصدقائنا على حد سواء أن نراكم تترأسون دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين الحافلة بالأعمال. إنكم تضيفون على منصبكم الرفيع من حكمتكم البالغة وثناء خيرتكم التي اكتسبتموها على مر السنين كموظف عام ووزير متفان في حكومة جمهورية غابون. وبين أيديكم القديرة ولاية ينيطها ميثاق الأمم المتحدة بكم لإعطاء قوة دفع جديدة لتعزيز السلم والأمن البشري والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وأهنئكم بجرارة وأتعهد لكم بتعاون ناميبيا الكامل معكم شخصيا ومع هيئة مكتبكم.

تذكرون، سيدي الرئيس، الروح المتجددة والعزم الأكيد على التغيير اللذين أبدهما الزعماء الأفارقة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ في دربان، جنوب أفريقيا. وهناك، أكدنا على أن ثمة روحا جديدة لأفريقيا تمثلت في تحويل منظمة الوحدة الأفريقية وإعلان قيام الاتحاد الأفريقي وذراعه الإنمائي، أي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وأكدنا أيضا التزامنا بضم الشتات الأفريقي في عملية تعزيز قارتنا وتغييرها.

ولذلك، يسعدني أن ألاحظ أن معالي السيد جوليان هنت، الرئيس السابق للجمعية العامة، يأتي من البلد الشقيق، سانت لوسيا، في البحر الكاريبي. وأود أن أشيد به على أدائه الممتاز والموفق في خدمة الأمم المتحدة. وخلال فترة توليه

العقاب. وفي الوقت نفسه، يتعين على المجتمعات الديمقراطية أن تجعل الشفافية ومكافحة الفساد مبادئ حقيقية للدولة.

وبيرو قبل عملية استعادة ديمقراطيتها، كانت رهينة للفساد، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان وخضوع العدالة للسلطة السياسية. إذ سطت الحكومة الاستبدادية الفاسدة على الديمقراطية، ومارست التعذيب بانتظام وجعلت الفساد أداة للنفوذ السياسي. واليوم تطالب الضمائر الحرة في بيرو بمحاكمة المسؤولين عن تلك الأعمال. ولذلك فإنني أناشد حكومة اليابان الإسهام في تحقيق العدالة بالإذن بإبعاد الرئيس السابق ألبرتو فوجيموري ليحاكم على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي أتمتهما بها العدالة في بيرو، بما في ذلك الاتهام بالمسؤولية عن أعمال التعذيب، وحالات الاختفاء القسري، والإعدامات خارج نطاق الإجراءات القانونية وأعمال الفساد. وبيرو الديمقراطية تضمن المحاكمة العادلة والقانونية تحت سيادة القانون. وإنني أوجه هذه المناشدة عن اقتناع بأن سيادة القانون والنظام القانوني العالمي يجب أن يضمننا العدالة. والحرمان من ذلك يعادل حماية الإفلات من العقاب، وأنا واثق من أن النظام الدولي ليس مستعدا لأن يعتبر نفسه متواطئا في هذا الإفلات من العقاب. ونأمل ألا يحدث ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أليخاندرو توليدو مانريكسي، رئيس جمهورية بيرو إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية ناميبيا.

بذلك التعهد التاريخي الفريد. فقد تعهدت الدول الأعضاء جماعيا، في جملة أمور: بالقضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل الرئوي وغيرها من الأمراض؛ وكفالة الاستدامة البيئية؛ وبلورة شراكة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال الإقرار بتلك الأهداف والمقاصد الإنمائية، التزمت حكوماتنا التزاما جادا ولا رجعة عنه بأن ترعى الملايين من أطفالنا في جميع أنحاء العالم الذين لا يطلبون إلا الحب والحماية وطفولة يعيشونها في سلام، وأن تفعل ذلك من خلال تدخلات سياستها العامة التي يوثق بها.

وفي هذا التعهد، لا يمكننا أن نغفل عن الفجوة الآخذة في الاتساع في الدخل بين الأغنياء والفقراء، وبين الشمال المتقدم صناعيا والجنوب النامي. فهذا الوضع يمثل قبلة زمنية خطيرة، لا يحتمل العالم أن يدعها حتى تنفجر. فكوكبنا الأرض أصغر من أن يحتمل طويلا ذلك التجاور غير المقبول بين الفقر المدقع والثراء الفاحش. ولن نتعامل مع ذلك الوضع بفعالية إلا عندما نروج للتجارة المتبادلة المنافع بين الشمال والجنوب في إطار التعاون بين الشمال والجنوب وتعاون الجنوب والجنوب.

وأود أن أشدد على أن الأهداف والمقاصد الإنمائية للألفية في حد ذاتها ما هي إلا إعلانات للنوايا. وعلى حكوماتنا أن تترجمها إلى سياسات مستدامة تدعمها موارد مالية وتكنولوجية كافية، لكي تحدث أثرا حقيقيا في حياة شعوبنا.

وناميبيا، من ناحيتها، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، تبنت برنامجا شاملا لكل أنحاء البلاد

مهام منصبه، اتصف بحسن القيادة والتفاني من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

إننا نجتمع مرة أخرى في مقر الأمم المتحدة لكي نؤكد من جديد على المثل والمبادئ والمقاصد النبيلة للمنظمة، ونترجمها إلى عمل يستهدف إنهاء الصراعات المسلحة وإنقاذ أطفالنا واستثمار الموارد للقضاء على الجوع والمرض والفقر في العالم.

إن أميننا العام المبجل الذي لا يعرف الكلل، شقيقي العزيز كوفي عنان، لم يأل جهدا في عمله الدؤوب لممارسة سلطته في حالات الصراع. وإصراره على مركزية دور المنظمة ومسؤوليتها الشرعية عن الوقوف إلى جانب الفقراء والضعفاء والمحتاجين في العالم، هو أمر حدير بالثناء. والأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/59/1)، يذكر الدول الأعضاء مرة أخرى بالحالة المروعة للعالم، وي طرح بدائل حقيقية لخدمة السلم والأمن العالميين، وتوفير التمويل للتنمية الاجتماعية والتخفيف من حدة آثار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية. وأود أن أثني على الأمين العام لتدخلاته القيمة وقيادته الفعالة.

وخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، نالت ناميبيا شرفا واعتزازا فريدين لخدمة المنظمة بصفتين. فقد عملت بلادي آنذاك بصفتها عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه، رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، التي كان من بين مهامها الإعداد لمؤتمر قمة الألفية واعتماد إعلان الألفية التاريخي. ولذا، فقد دعيت إلى المشاركة في ترؤس تلك القمة مع فخامة السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا.

وفي مؤتمر القمة التاريخي هذا، اعتمد أكبر تجمع من نوعه لقادة العالم وبالإجماع الأهداف والمقاصد الإنمائية البعيدة الأثر للألفية. واليوم، فإننا لا نزال جميعا ملتزمين

١٩٦٠، بصفتي ملتصقا يمثل أمام اللجنة الرابعة في الجمعية العامة.

لقد كان ذلك ظهوري الأول المتواضع ولكنه الحازم على الساحة الدبلوماسية. فقضيت سنوات عديدة منذ ذلك الحين في حضور مختلف مناقشات ومؤتمرات الأمم المتحدة التي تناولت إنهاء استعمار ناميبيا والمفاوضات المعنية بتقرير المصير والاستقلال. وخلال تلك السنوات العديدة، خاطبت بعض جلسات مجلس الأمن التي عقدت بشأن مسألة ناميبيا، بدءا من عام ١٩٧١، بصفتي أول محارب من أجل الحرية يمنح هذه الفرصة.

وسنحت لي فرصة لقاء العديد من الساسة الموقرين والدبلوماسيين والرفاق الملتهمسين وموظفين مدنيين دوليين بارزين في نيويورك وجنيف وباريس وغيرها من الأماكن الهامة لعقد المؤتمرات. وسأقدر أنا وزملائي الناميبيون دائما المشورة والدعم والتضامن التي تلقيناها من أسرة الأمم المتحدة، ومن الأصدقاء والعالم برمته. فلقد وقفت دول صديقة عديدة في العالم وقفة حازمة وقدمت دعما معنويا وماديا ودبلوماسيا للقضية النبيلة الخاصة بجزيرتنا واستقلالنا.

إن العديد من الثوريين المشهورين عالميا، خاصة في القارة الأفريقية، قدموا تضحيات إيثارية، ليس من أجل استقلال وطننا الأم فحسب، بل وأيضا لتحرير القارة الأفريقية من الاستغلال الاستعماري والفصل العنصري.

ولذلك أود أن أحيي وأمتدح الزعماء المتبصرين في القارة الأفريقية الذين صاغوا رؤية الوحدة الأفريقية وتحرير القارة من نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي والفصل العنصري. ومن بينهم، أشيد على وجه الخصوص بكوامي نكروما، أول رئيس لغانا، وأحمد بن بيللا، رئيس وزراء الجزائر؛ والزعيم المصري جمال عبد الناصر؛ والزعيم التتري جولوس كمباراغني نيري؛ والزعيم الزامبي كينيث كاوندوا؛

لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى تسخير عزمنا وقدراتنا الخاصة، تناشد الشركاء الإنمائيين الآخرين مساعدتنا في جهودنا الوطنية لبناء الدولة والمصالحة والتحول.

ومبادرة من الرئيس لويز إيناثيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، اجتمع زعماء العالم في مقر الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لتبادل وجهات النظر وإيجاد حلول عملية ترمي إلى وضع حد للجوع والفقر في العالم. ونشيد به على تلك المبادرة الهامة، التي شاركنا فيها. وفي نهاية تلك الجلسة، اعتمد إعلان يلقي تأييد ناميبيا الكامل. ونهيب بالدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين تنفيذه بالسرعة اللازمة.

إن العالم يملك موارد هائلة ليكافح بها الفقر والجوع والتخلف الإنمائي. وفي عملية الحوار هذه، يجب أن نصر على توازن واقعي بين الإنفاق العالمي الإجمالي على الحرب وتكنولوجيا الأسلحة من ناحية، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من ناحية أخرى. فالمطلوب هو الإرادة والتعاطف السياسيان من جانب زعماء العالم. والمناقشة بشأن أسلحة الدمار الشامل يجب ألا تسبب الانقسام بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكن ينبغي أن تدفع الدول نحو إيجاد وتعزيز التعايش والتعاون السلميين. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تنظر في دعمها لبلدان الجنوب كعمل من أعمال الإسهام المستنير في الاستقرار الإقليمي والعالمي، وكحافز هادف بين الدول لتشجيع زيادة التجارة والاستثمار المفيدتين للطرفين.

وأود أن أؤكد مغزى وجودي في الدورة الحالية للجمعية العامة. فحضورني مصحوب بتاريخ طويل ومسيرة شخصية وحلقة متصلة بين ناميبيا والأمم المتحدة دامت سنوات عديدة. لقد دخلت هذه البناية لأول مرة عام

الكنائس، وعدد قليل من موظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين المهتمين من بلدان صديقة. ولهم جميعا شكري الجزيل. والشعب الناميي يحبهم وسيعزز للأبد بذكرياتنا معهم. ومن بين المنظمات العديدة، أود بصفة خاصة أن أشيد بالمعهد الأفريقي الأمريكي إشادة جدير بها وذلك على تفانيه الفذ في توفير ونشر فرص التعليم للأفارقة من كل أرجاء قارتنا، بمن فيهم النامبيون، قبل استقلالنا وبعده على حد سواء. وأضم صوتي إلى أصوات غيري من الزعماء الأفارقة في الترحيب بحملة الشراكة التعليمية الخاصة بالذكرى السنوية الخمسين للمعهد الأفريقي الأمريكي، وهي الحملة التي أوصي من القلب بتقديم الدعم العالمي لها.

وبناء على قرارني الشخصي وامتنالا لدستورنا، فإنني سأعمل بصفتي رئيسا للجمهورية إلى وقت لا يتجاوز ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٥. وبعد ذلك سأتحلى عن مهامتي ووظائفي العامة التي اضطلع بها للدولة. وأتطلع إلى أن أعيش حياة أقل إرهاقا، ولكنني سأظل مواطنا عاديا مشاركا بشكل كامل. واعتزم أن أتولى قضايا معينة عزيزة على قلبي وأن أكون مستعدا لمساعدة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، وخاصة في مجالات القضاء على الفقر، والمعوقين، وإنتاج الأغذية وتطوير البنية التحتية.

وفي بداية بياني، أشرت إلى إطلاق الاتحاد الأفريقي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والى عزم أفريقيا على السعي إلى بداية جديدة. وأود الآن أن أضيف بعدا أساسيا آخر، هو بعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من اتخاذ القرار وانتخابها للمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتصدرت منظمنا دون الإقليمية، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، هذا التفكير الجديد، ونحن سعداء لأن الاتحاد الأفريقي بدأ أيضا في تنفيذ جدول الأعمال التقدمي والتطلعي هذا.

والزعيم النيجيري اللواء مورتالا محمد؛ وانطونيو أغسطينو نيتو في أنغولا؛ وغيرهم من الزعماء الأفارقة ودعاة الوحدة الأفريقية.

لقد كان نضال التحرير الذي طال أمده في ناميبيا دمويا ومريرا. وتسبب بمعاناة وتضحيات لا توصف لشعبنا داخل البلاد وللذين اضطروا منا إلى قضاء عقود عديدة في المنفى. وبعد عدة سنوات من النضال، اعترف المجتمع الدولي وأقر أخيرا بشرعية قضيتنا من أجل الحرية والمساواة والعدالة، وهو النضال الذي قادته حركتنا الوطنية للتحرير، المنظمة الشعبية لجنوب غربي أفريقيا.

ووقعت المسؤولية القانونية الرئيسية عن ناميبيا على عاتق الأمم المتحدة، فأقيمت بذلك شراكة فريدة من أجل قضية مشتركة بين المنظمة العالمية والشعب الناميي المناضل، دامت ٣٠ سنة مروعة وزاخرة بالأحداث.

وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠، حلفت بيمين الولاء بصفتي رئيسا لجمهورية ناميبيا أمام معالي السيد خافيير بيريز دي كويار، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك. ولاحقا في أيلول/سبتمبر من العام ذاته، عدت إلى الأمم المتحدة لأخاطب الجمعية العامة ولأشكر الأمم المتحدة باسم شعبي على الشراكة الخاصة والدعم القائم على المبادئ والمتعدد الأشكال والذي أفضى في نهاية المطاف إلى مولد الدولة العضو الـ ١٦٠ في منظمنا.

ولقد أشدت بالموظفين المدنيين في الأمم المتحدة وبأعضاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال الذين عملوا بكد لضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وأشدت أيضا بالذين لقوا حتفهم أثناء تأدية واجبهم في ناميبيا.

وأود أن أذكر مع التقدير بأن أول دخول لي في الأمم المتحدة كان بفضل المنظمات غير الحكومية، وجمعيات

وديمقراطي وشفاف وعادل. ودعونا إلى إنشاء نظام من شأنه أن يجمع فقراء العالم وأغنياءه معا لإنقاذ أرواح الملايين والسعي وراء تحقيق التنمية المستدامة والأمن البشري.

وبغية تحقيق ذلك الهدف السامي، لا يمكن للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، أن يستمر في العمل على أساس هياكل غير ديمقراطية لاتخاذ القرار. وينبغي إصلاح المجلس دون تأخير؛ وما يفتقر إليه هو الإرادة السياسية. ويمكننا أن نعمل بشكل أفضل. وقد حان الوقت. وأفريقيا بحاجة إلى أن تأخذ مكانها بوصفها طرفا فاعلا أساسيا في العالم اليوم. ونحن نطالب بنصيبنا من المسؤولية.

ولقد أدت الحرب الحالية في العراق إلى انقسام العالم متسببة في معاناة بشرية هائلة وتقويض السلام والأمن الدوليين. وهناك ارتياب واسع الانتشار بين الدول، بل أن خطر الانتشار النووي يجعل الحالة منذرة بالخطر بشكل زائد.

وما زال الملايين من الأشخاص في أفريقيا، وخاصة في منطقة البحيرات الكبرى والسودان، يمرون بمعاناة لا مثيل لها بسبب الصراعات والحروب. وتشعر ناميبيا بقلق عميق حيال عمليات القتل وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأبرياء من النساء والأطفال والمسنين في منطقة دار فور في السودان. وناشد جميع الأطراف المعنية، وخاصة حكومة السودان، أن تنفذ دون تأخير جميع الاتفاقات والالتزامات التي قطعتها.

وفي ظل تلك الخلفية، فإن حكومتي تؤيد تأييدا تاما قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ولئن كنا نساند جهود الاتحاد الأفريقي لإيجاد تسوية سلمية لتلك الحالة المضطربة للغاية، فإننا نرى بقوة أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية الكاملة وفقا للميثاق. ولا يمكن حل هذه المشكلة إلا من

ويشكل افتتاح برلمان البلدان الأفريقية مؤجرا، الذي تستضيفه جنوب أفريقيا، محك اختبار لتجديد أفريقيا. ويجب ألا تتأخر أو نفشل في مشروعنا المشترك لتحقيق التكامل التام لقارتنا.

إن الاعتراف بالنساء ومشاركتهن الكاملة في اتخاذ القرار أمران أساسيان لتحويل أفريقيا وتصنيعها. ومع وضع ذلك نصب أعيننا، فإننا نعترف باعزاز بانتخاب السيدة غرتروود مونغيلا ممثلة تزانيا، التي أصبحت أول رئيسة لبرلمان البلدان الأفريقية. ولا يوجد نقص في النساء الأفريقيات الكفوآت وذوات الخبرة لقيادة الطريق إلى الأمام. وتشمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مفاوضات من النساء من مختلف البلدان الأفريقية. ولا بد أن تضع أفريقيا على قمة جدول أعمالها مشاركة ودعم النساء بوصفهن قائدات وأمثلة تحتذى.

ومنذ أيام منظمة الوحدة الأفريقية، ظلت الأمم المتحدة وأفريقيا شريكين حقيقيين. ومع الزمن، قدمت كل واحدة منهما إلى الأخرى دعما متبادلا وتعاوننا متزايدا دائما في الميادين الحيوية لتسوية الصراعات، وبناء السلام، والإغاثة الإنسانية، والتنمية الاجتماعية. والآن وقد أنشأ الاتحاد الأفريقي مجلسه للسلام والأمن، بالإضافة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإننا نتصور نطاقا أوسع للتعاون وتعبئة الموارد بغية التخطيط لمنع نشوب الصراعات المسلحة والمعاناة البشرية في أفريقيا.

ومع تحقيق السلام المستدام والاستقرار، سيصبح النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في أفريقيا واقعا، وستحقق آمال وتطلعات شعوبنا. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا بحاجة إلى إقامة شراكة مستمرة وقوية مع الأمم المتحدة.

ومن هذه المنصة وفي مختلف المنتديات الأخرى، أكدنا من جديد على إيماننا بإنشاء نظام دولي سلمي

أن حكومتي تنفذ رؤية عام ٢٠٣٠ وخطط التنمية الوطنية المتعاقبة على مراحل، بغية زيادة تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين ظروف معيشة شعبنا، بما في ذلك عن طريق تحويل القرى إلى مشاركين اجتماعيين - اقتصاديين قادرين على البقاء. والفقير والتعليم والرعاية الصحية والبطالة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنمية المهارات وتمكين المرأة وحماية الأطفال ومساعدة الأشخاص المعاقين من ضمن الأولويات الوطنية الملحة المشمولة بتلك الأعمال الحكومية التي تتمحور حول الشعب.

ونحن ننفذها بشراكة مع شركات الأعمال والعمال وممثلي المجتمع المدني. ولحسن الطالع، تعمل وكالات الأمم المتحدة ويعمل الخبراء الدوليون المقيمون في ناميبيا مع الحكومة لإحلال الرخاء والتحول في ناميبيا والمنطقة دون الإقليمية. وحينما ننجح، ستستفيد أفريقيا، وسيقر العالم بالمنافع المشتركة لشراكات التنمية.

أختتم بياني وأنا على ثقة بأنه من خلال الأمم المتحدة، سنتنصر الإنسانية على التحديات التي نواجهها اليوم لتعيش الأجيال المقبلة في سلام وحرية من ويلات الحرب والفقير والجوع والمرض. وأؤمن إيماناً قوياً بأنه يمكن تحقيق أهدافنا ومقاصدنا المشتركة لأن الشعوب سنتنصر إذا اتحدت وسعت إلى تحقيق المنفعة المشتركة لجميع أعضاء المجتمع. عاشت الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خلال قرار لمجلس الأمن ينشئ بعثة لحفظ السلام في السودان، وخاصة للتعامل مع المعاناة البشرية في دار فور. وفي ذلك السياق، وبوصفنا نحن أنفسنا نتاجاً للأمم المتحدة، وفي ضوء التزامنا بصون السلام والأمن الدوليين، فإن ناميبيا مستعدة للمساهمة بكتيبة في مثل تلك البعثة للأمم المتحدة.

ولا بد من تنفيذ خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة للصحراء الغربية فوراً. وعلى نحو مماثل، لا بد من أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف. ونحن، المجتمع الدولي، مدينون له بذلك.

وتؤكد ناميبيا من جديد على دعوتها إلى أن يرفع فوراً ودون شروط الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بغية السماح لشعب البلدين بالتعايش بشكل سلمي.

ما فتئت الحالة الأمنية العالمية تتعرض للمزيد من التهديد جراء ظهور المرتزقة، الذين يتسببون في تقويض الحكومات الشرعية. ولم تنج القارة الأفريقية من هذه الظاهرة القبيحة، وهي ظاهرة ينبغي أن يشجبها المجتمع الدولي.

إن الأمم المتحدة هي المكان الأمثل لإيجاد حلول من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف والتوفيق. والأمين العام بحاجة إلى مساندة ثابتة من جميع الدول الأعضاء لكي يضطلع بدور فعال في الشرق الأوسط وأفريقيا وفي حالات الصراع في جميع أرجاء العالم. ولا بد أن يعمل المجتمع الدولي موحداً، سواء كان يكافح الفقر أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الإرهاب. ولا بد أن نوقف المعاناة البشرية وأن تعزز الأمن والرفاه للجميع.

وتدعو ناميبيا إلى السلام والوحدة والاستقرار والشراكة الاقتصادية المفيدة بشكل متبادل. ودستورنا هو الموجه الأساسي الذي نعول عليه في تلك المساعي.

باعتبارنا قادة، واجبا تجاه جميع سكان العالم، ولا سيما أضعفهم، وبخاصة أطفال العالم، فالمستقبل هو مستقبلهم“. (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٢)

وقلنا أيضا:

”إننا مصممون على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده“. (المرجع نفسه، الفقرة ٤)

وقلنا أيضا إن جهودنا لجعل العولمة شاملة ومنصفة تماما

”ويجب أن تشمل هذه الجهود سياسات وتدابير على الصعيد العالمي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتصاغ وتنفذ بمشاركة فعلية من تلك البلدان“. (المرجع نفسه، الفقرة ٥)

وقد أضفنا إلى ذلك الالتزام بأننا

”لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة... ونحن ملتزمون بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة“. (المرجع نفسه، الفقرة ١١).

وبطبيعة الحال، ليس أمامنا أي خيار إلا أن نتفق على أننا قد قلنا كل هذه الأشياء ومن دون شك نتفق على أننا كنا نعني ما قلناه. وأنا على ثقة بأن هذا لن يعني نهاية القضايا التي سنتكلم عنها بصوت واحد. أقول ذلك لأنني طرحت على نفسي سؤالا ”هل حققنا الأهداف التي وضعناها بأنفسنا؟“، ووجدت أنه من المستحيل ألا أقول إننا فشلنا. قد يكون بيننا آخرون لديهم وجهة نظر مختلفة ويقولون إننا قد بدأنا بداية جيدة ولذلك فمن السابق لأوانه القول إننا فشلنا.

خطاب السيد تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس مبيكي (تكلم بالانكليزية): هناك عدة أمور نتفق عليها جميعا. واحد منها هو أنه في وقت لاحق من هذا العام سنتلقى التقرير المهم الذي سيصدره فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي شكله أميننا العام. وأمر آخر هو أننا في العام المقبل، سنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي المعني بالتنمية المستدامة، ومؤتمر بيجين العالمي المعني بالمرأة وسناقش نتائجهما. الأمر الثالث الذي نتفق عليه جميعا هو أننا في العام المقبل، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماد إعلان الألفية التاريخي.

وستتفق أيضا على أننا اتخذنا كل هذه المبادرات - عقد مؤتمرات القمة الاجتماعية والمرأة والألفية وتشكيل فريق الخبراء الرفيع المستوى - لأننا كنا على اتفاق أننا نواجه عددا من المشاكل التي كان يتعين حلها. وفي إعلان الألفية، استعملنا العبارات المهمة لتلخيص مواجهتنا لهذه المشاكل. وقلنا:

”إننا ندرك أنه تقع على عاتقنا، إلى جانب مسؤوليات كل منا تجاه مجتمعه، مسؤولية جماعية هي مسؤولية دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي. ومن ثم فإن علينا،

ويتسم المجتمع البشري المعاصر بعدم توازن كبير و مترسخ لتوزيع القوة. وتلك القوة يملكها ويستخدمها البشر.

وبوصفنا بشرا، يشاطر الأقوياء الضعفاء الكثير من الأشياء. ومعاً، يشاطر الأقوياء الضعفاء الاحتياجات الإنسانية المشتركة إلى الأكل، وشرب الماء، والحماية من عوامل الطبيعة، والأحلام، والحب، والضحك، واللعب، والعيش.

ولكن الحياة ذاتها تقول لنا إن كل ذلك لا يصف سوى ما يشاطره البشر. والبقية، أي العلاقات بيننا ككائنات اجتماعية، يحددها اختلاف قدراتنا على الوصول إلى السلطة وممارستها.

وبدون الخوف من الوقوع في تناقض، قلت إننا نتفق جميعاً على أنه في وقت لاحق من هذا العام سنتلقى جميعاً تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وإنني مقتنع كذلك بأنه ستكون لدينا، وحسب على موقعنا في معادلة القوة، آراء تختلف اختلافاً حاداً بشأن ما الذي يشكل أخطر التهديدات والتحديات للبشرية، وبالتالي ما الذي يتعين تغييره من أجل التصدي لهذا الواقع الذي يتم إدراكه.

ولا شك في أن الأقوياء والضعفاء يتفقون معاً على أن الإرهاب والحرب يمثلان تهديداً خطيراً لكل البشرية. وهم سيتفقون على أننا كنا محقين في تضمين إعلان الألفية الالتزام بالعمل من أجل

”سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقاً لمبادئ الميثاق ومقاصده“ (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٤)

كثيرون ممن خاطبوا الجمعية لفتوا انتباهنا بشكل صائب إلى أمثلة عديدة على الإرهاب والحرب، وهو

ولكنني واثق من أننا إذا قلنا للمتضررين من العنف والحرب إننا بدأنا بداية جيدة صوب ترسيخ دعائم سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم، فلن يصدقوننا. وأنا واثق بالقدر نفسه من أننا إذا قلنا للذين يبيتون جوعى كل يوم إننا بدأنا بداية جيدة صوب تخليص الجنس البشري بأسره من الفاقة، فلن يصدقوننا أيضاً.

وأجرؤ على القول إن رؤية الكرامة البشرية والعدالة والإنصاف على الصعيد العالمي التي أعربنا عنها في هذا المحفل المهيب قبل أربعة أعوام تتردد أصدائها فيما بين الأشخاص العاديين الذين يقعون ضحايا للجوع والحرب على أنها حلم جميل سيتأجل تحقيقه لا محالة.

هل يعني هذا أننا، حينما قطعنا الوعود التي قطعناها، تعمدنا أن نكذب على البلائيين من الأشخاص العاديين؟ الإجابة هي بالطبع ”لا“. هل قلنا ما قلناه لمجرد أن الكلام رخيص وسهل؟ والإجابة مرة أخرى هي بالطبع ”لا“. ولذلك يجب أن يشار سؤال حول السبب في أنه لم تسفر عظمة كلماتنا والرؤية التي ترسمها - عن عالم يتسم بالسلام وخال من الفقر - عن النتائج العظيمة التي سعينا بإخلاص إلى تحقيقها.

يبدو لي أن الإجابة على هذا السؤال تكمن في أننا لم نواجه حتى الآن بجدية القضايا الصعبة المتعلقة باستخدام أو حتى بسوء استخدام القوة. وبالأمس، تكلم أميننا العام السيد كوفي عنان ببلاغة، أثناء بيانه عن أعمال منظمنا، عن قوانين هامورابي التي يرجع تاريخها إلى ٣٠٠٠ عام وقال ”لقد كانت هذه القوانين علامة فارقة في كفاح البشر من أجل بناء نظام يعلو فيه الحق على القوة بدلا من أن تصنع القوة الحق“ (A/59/PV.3). وقد فهمنا عباراته على أن الأمين العام كان، بطريقته البليغة، يسترعي اهتمامنا إلى القضية المحورية في عالمنا اليوم: استخدام وسوء استخدام القوة.

إلزامية، تصدر عن هذه المنظمة، ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تقبلها وتنفذها.

مرة أخرى، لا شك في أن الأقوياء والضعفاء على حد سواء سيتفقون أيضا على أن الفقر والحاجة والتخلف الإنمائي أمور تمثل مشاكل خطيرة يتعين على كل البشرية أن تواجهها. وكثيرون ممن خاطبوا الجمعية استرعوا انتباهنا بحق إلى واقع الفقر، الذي مازال البلايين من البشر يعيشونه في شتى أنحاء العالم.

ومن جملة أمور أخرى، ذكرنا أيضا على نحو صائب بحقيقة أن بعض البلدان باتت اليوم أفقر مما كانت عليه قبل عقد من الزمن. وأكدوا اليقين الفعلي بأننا سنحقق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددناها لأنفسنا قبل أربع سنوات.

ويتفق الأقوياء والضعفاء على حد سواء أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا لمواجهة هذا الوضع بنجاح، ومن ثم التصدي لتهديد وتحدي الفقر والتخلف الإنمائي. ولكن الضعفاء، الذين هم أيضا فقراء العالم، سينتهون أيضا إلى أن الفقر والتخلف الإنمائي يشكلان التهديد والتحدي المركزيين والرئيسيين اللذين تواجههما الحضارة الإنسانية.

ولأنهم يقعون يوميا ضحايا للحرمان والحاجة، اللذين يحصدان أرواح الملايين كل عام - وهو ما يترجم إلى إحصائيات واهنة عن انخفاض متوسط العمر المتوقع - سينتهون إلى أن الحرمان والحاجة يمثلان التهديد والتحدي المركزيين والرئيسيين اللذين تواجههما البشرية، وأن ذلك يستلزم تغييرات في نظام الحكم العالمي من أجل التصدي الفعال لهذا الواقع.

ولكن لأنهم ضعفاء، فإن هؤلاء البلايين من البشر - وهم الأغلبية العظمى من البشر أنفسهم الذين يحتاجون إلى الأكل وشرب الماء والحماية من عوامل الطبيعة والحلم

ما نعارضه جميعا. وهم تكلموا عن تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وترايا والأرواح الأفريقية والأمريكية التي أزهرت فيهما؛ وعن مأساة ١١ أيلول/سبتمبر الشائنة في هذه المدينة؛ وعن أعمال الإرهاب في إندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، والمغرب، وإسبانيا، وإسرائيل، وغاتومبا في بوروندي، وبيسلان في الاتحاد الروسي، وفي أماكن أخرى.

واسترعوا انتباهنا بحق إلى الصراعات العنيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، والسودان، وفلسطين، وإسرائيل، والعراق، وأفغانستان، والشيشان، وأنجازيا، وأوسيتيا الجنوبية، وغيرها من الأماكن، وإلى مشاكل أخرى غير محسومة، مثل تقرير المصير للشعب الصحراء الغربية، وهي مشاكل بحاجة ماسة إلى حل.

ويتفق الأقوياء والضعفاء على حد سواء أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا من أجل مواجهة هذه الحالات بنجاح ومن ثم التصدي لتهديد وتحدي الإرهاب والحرب.

ولكن سيصل الأقوياء أيضا إلى الاستنتاج الإضافي بأن الإرهاب والحرب يشكلان التهديد والتحدي المركزيين والرئيسيين اللذين تواجههما الحضارة الإنسانية. وسيقررون ذلك لأن الإرهابيين، بحكم تعريفهم تقريبا، يستهدفونهم مجرد أنهم أقوياء؛ وليس لديهم خيار منطقي سوى تعريف الإرهاب بوصفه التهديد والتحدي المركزيين والرئيسيين اللذين يواجهونهما، واللذين يجب أن يتصدوا لهما.

ونظرا لموقعهم في معادلة القوة، فإن ما يقررونه سيمثل بالضرورة القرار العالمي لتحديد ما الذي يشكل التهديد والتحدي العالميين والرئيسيين والأكثر إلحاحا للمجتمع الإنساني، الأمر الذي يستدعي تغييرات متعددة في نظام الحكم العالمي. وما يقررونه سيترجم إلى مجموعة أوامر

ولعل الخطأ الذي ارتكبه كان الافتراض بأن التوزيع المعاصر للقوة في المجتمع الإنساني من شأنه أن يسمح بتحقيق هذه النتيجة، وأنه بغض النظر عن هذا الاعتبار الجوهرى سيكون من الممكن لشواغل الفقراء أن تتصدر جدول الأعمال العالمى وبرنامج العمل العالمى.

لقد واسينا أنفسنا، أو ربما خدعناها، بفكرة أن هذه المنظمة هي "المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلاً في العالم" - وخشينا أن نسأل أنفسنا، هل هي كذلك؟

الكثيرون ممن تكلموا منا، وسيتكلمون، من على هذه المنصة يقومون كل عام بالحج السنوي إلى هذه المدينة العظيمة والناشطة بالحياة للدفاع عن قضية فقراء العالم، على أمل أن ينصت إلى أصواتنا هذه المرة. وفي كل عام نحزم حقائقنا بعد أيام قليلة ونعود إلى واقع مجتمعاتنا، التي يتناقض تردى أوضاعها تناقضاً صارخاً مع روعة نيويورك وهذه المنطقة الفخمة من المدينة المحيطة بمقر الأمم المتحدة.

بعد ذلك، تصدر قرارات. والمرة تلو الأخرى يبلغنا ممثلونا الدائمون، بما لديهم من صلاحيات مطلقة وتفويضية، بأن تلك القرارات تلزمنا بالعمل على إحباط المخططات المميتة لعصابات الإرهابيين القتلة.

وإنهم مرة بعد أخرى يبلغون بان نداء آخر وجه أيضاً إلى الأقوياء والضعفاء على حد سواء، لكي يستجيبوا طوعاً لصرخات البائسين في الأرض.

ونحن فخورون حقاً ونشعر بالإلهام إذ نراكم، سيدي الرئيس، ترأسون أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، لأننا نعلم أنكم ستضطلعون بمسؤولياتكم كما ينبغي أن يفعل ابن من أبناء فقراء العالم. وقد أثار مشاعرنا أنكم خلفتم سلفكم الرئيس جولييان هنت، الذي تفهم بشكل حميم أيضاً ما يجب القيام به لضمان أن تصبح

والحب والضحك واللعب والعيش - لن يتمكنوا من إقناع هذه المنظمة، التي توصف على نحو مثير للسخرية في إعلان الألفية باعتبارها "المنظمة الأكثر عالمية وتمثيلاً في العالم"، بترجمة ما قرروه إلى أوامر إلزامية، تصدر عن هذه المنظمة، ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تقبلها وتنفذها.

وإذا قاومنا لفترة إغراء التكلم بالأمثال والحكايات الرمزية خوفاً من احتمال معاقبتنا على قول الحقيقة، يجب أن نقول إن هذا الواقع الصارخ والمجرد يعكس توزيع القوة والثروة في المجتمع الإنساني المعاصر.

إن الأثرياء والأقوياء يشعرون، وهم محقون، بتهديد مميت من السخط المتعصب للإرهابيين. وهم يملكون القدرة على التصدي لهذا الخطر الراهن والمباشر بكل ما أوتوا من قوة، ولأنهم أقوياء فهم يستطيعون أن يقرروا لكل البشرية أن التهديد الرئيسى لهم هو التهديد الرئيسى الذي تواجهه كل البشرية.

ويشعر الفقراء والضعفاء بالتهديد من إعصار الفقر الدائم، الذي يدمر مجتمعاتهم بنفس الشراسة التي دمر بها إعصار آيفان دولة غرينادا الجزرية الكاريبية.

ولكن لأنهم فقراء، وهذا أمر مفرح، فهم لا يملكون وسائل التصدي لهذا الخطر الراهن والمباشر. ولا هم يملكون القدرة على أن يحددوا لكل البشرية أن ما يقررون هو التهديد الرئيسى الذي يواجهونه وهو أيضاً التهديد الرئيسى الذي تواجهه كل البشر، بمن فيهم الأثرياء والأقوياء.

وفي إعلان الألفية، نتكلم عن الحاجة إلى تنفيذ

"سياسات وتدابير على الصعيد العالمى تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتصاغ وتنفذ بمشاركة فعلية من تلك البلدان" (المرجع نفسه، الفقرة ٥)

الحنكة للرئيس جوليان هنت. ويقودنا ثراء تجربة خلفه، السيد جان بينغ، بالإضافة إلى فطنته الدبلوماسية وثاقب بصيرته إلى أن نشعر بالثقة بأنه في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

ونشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، على الطريقة النموذجية التي عزز بها الأمم المتحدة وحافظ على صلاحيتها للتصدي لأهم المسائل الجوهرية اليوم وزاد من هذه الصلاحية. إن القدر الذي تجرّ به مشاوراة الأمم المتحدة بشأن الأحداث الرئيسية وحل الأزمات في جميع أرجاء العالم ومشاركة الأمم المتحدة في هذه الأحداث والأزمات يشكل ميزة لتفاني السيد عنان تفانيا مخلصا للمنظمة.

كما أنه جدير بالإشادة به على علاقات العمل الوثيقة التي تمكن من تعزيزها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الاتفاق العالمي، بهدف تقديم المساعدة والخبرة إلى المجتمعات التي هي بحاجة إليها وإلى الشباب.

وكما ذكر الأمين العام في أحدث تقاريره عن أعمال المنظمة، فإن الأمم المتحدة - وفي الواقع، العالم - مرات بعام صعب جدا ومفعم بالتحديات. وقد صدم العديدون منا جراء الإرهاب وأعمال القمع الوحشية للقمع التي تحصل في العديد من أجزاء العالم وبسبب الحالة المتوترة في العراق والتطورات التي تحدث فيه.

بيد أنه، بالنسبة لأغلبية سكان العالم، فإن أكثر التهديدات إلحاحا هي تهديدات الجوع، والفقر، وانعدام مياه الشرب، والتدهور البيئي والأمراض الوبائية أو المعدية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وبشكل عام، يلاحظ الأمين العام أننا قد حدنا بشكل كبير عن رؤية وروح إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠، الذي جسّد تطلعات زماننا: ألا وهي إيجاد عالم توحده القيم المشتركة، وهدفه

الأمم المتحدة، في الواقع، البيت المشترك الذي لا غنى عنه للأسرة الإنسانية بأسرها.

وكما قال لنا أحد الإسرائيليين في مقرنا في بريتوريا قبل أسبوعين، ربما حان الوقت لنا، نحن الفقراء والضعفاء، لكي نتخلى عن كراسي المقعدين ونبدأ المشي دون معاونة. وربما سيساعدنا ذلك على بناء النظام الاجتماعي الذي تكلم عنه همو راوي - وكوفي عنان - وهو النظام الذي يصنع فيه الحق القوة ولا تصنع القوة الحق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مواناواسا (زامبيا).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج الجمعية العامة.

خطاب السيد اسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية). تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية جيبوتي.

اصطحب السيد اسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد اسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غيله (تكلم بالفرنسية): إن فترة التوتر الطويلة التي يشهدها المجتمع الدولي حاليا تؤكد الحاجة إلى مزيد من التعاون والالتزام. وبالتالي، من حسن الطالع أن الجمعية العامة استفادت خلال العام الماضي من القيادة

ويتعرض المجتمع الدولي للتهديد جراء عدم الاستقرار الذي يترتب على هذه الظاهرة. ويجب ألا نقلل من أهمية السياسات الخارجية والإنمائية الواقعية الموجهة نحو إزالة التوترات وخفض الفقر. ولا بد أن نجد وسيلة لجمع العالم معا لتوفيق الاختلافات وإزالة أسباب سوء الفهم. إن عبارات وأفكار الرئيس الأمريكي الراحل فرانكين د. روزفلت، صالحة هنا. فبالنسبة له، كان الأمن لا يعني السلامة من هجوم يشنه المعتدون الخارجيون فحسب، بل يعني أيضا الأمن الاجتماعي والأخلاقي. وكما قال، فإن الأمر الأساسي لذلك السلام هو تحقيق مستوى كريم من المعيشة لجميع الأشخاص، لأن التحرر من الخوف يرتبط بشكل أبدي بالتحرر من الحاجة.

كلنا نعلم الالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠. ولقد تم في ذلك المؤتمر تحديد الاحتياجات والعلل الشديدة التي تواجهها البشرية، والتزمنا بجلها بطرق مختلفة ووفقا لجدول زمني محدد. والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية تمثل سعيًا عالميًا للقضاء على الفقر مع تحسين الرعاية الصحية والتعليم والبيئة.

ومن المؤسف أن تقييم التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف ضمن المواعيد المستهدفة يكشف أننا نحرز تقدما هزيلا. فلقد اكتشفت دراسة أجريت مؤخرا أن العالم بالكاد يبذل ثلث الجهد اللازم لتحقيق هذه الأهداف المتواضعة. والهدف الثامن، على وجه الخصوص، الذي يدعو إلى إقامة شراكة عالمية بين البلدان الغنية والفقيرة من أجل التنمية، يتوخى زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وخفض الديون أو إلغائها، وإزالة الحواجز الحمائية عن المنتجات الزراعية، وحرية الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية. وغني عن القول إن التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف محدود. وهو الهدف الوحيد الذي لم يحدد لإنجازه موعدا أحيروا أو جدول

الأساسي توفير ظروف معيشية أفضل للبشرية، في بيئة للسلام والأمن.

وللأسف، كما يلاحظ الأمين العام، فإن الأحداث المتصلة بالإرهاب قد هزت إحساسنا بالغاية المشتركة. وأدت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والحربان اللتان وقعتا في أفغانستان والعراق وسفك الدماء المستمر في الشرق الأوسط والحوادث المزعجة الأخرى في جميع أرجاء العالم إلى انقسام المجتمع الدولي على نحو عميق حيال كيفية ضمان أمننا الجماعي.

وفي حين شهدنا العديد من الأمثلة على إرهاب الدولة، فإن الإرهاب أصبح بشكل أساسي لا دولة له وغامضا في طابعه، وقادرا على الانتشار دون اعتبار للحدود أو القوميات. وبالرغم من أنه لا يوجد نزاع على وجوب مجابهة الإرهاب بشكل عاجل وقوي، فإن رد الفعل الواهن المتمثل في محاولة سحق الإرهاب بالوسائل العسكرية يفشل في التصدي لظواهره العديدة أو في الوصول إلى أسبابه الجذرية.

ولا بد أن نولي اعتبارا خاصا لتحيزنا ومخاوفنا بينما نسعى إلى حل المشاكل السياسية المختلفة التي ربما ظلت تتراكم لعقود.

ولا بد أيضا أن نقبل بأن الإرهاب ليس دينيا أو عقيدة. وربما يكون تكتيكا أو استراتيجية للملاذ الأخير من جانب الذين يرون أن أنفسهم ودينهم ومعتقداتهم أو بيئتهم المادية معرضة للخطر. وبينما يتعين علينا التصرف بحزم في مجابهة الأعمال الإرهابية، فإن القيام بذلك. يمثل هذا الشكل المتهور، دون دراسة الأسباب الأساسية، يمكن أن يثبت أنه أمر مدمر، بل وقاتل. ولا ينبغي لأحد تبرير الجرائم الوحشية والبشعة التي يجري ارتكابها في العديد من الأماكن اليوم، ولكننا يجب أن نقر بأن الحالة تقتضي منا إيجاد حلول.

هذا الإدراك، أصبحت برامج المساعدة الإنمائية أكثر انتقائية، وموجهة لمجموعة صغيرة من البلدان المؤهلة إلى حد ما. ولكن، تخفق بلدان عديدة في التأهل لهذه المعونة. ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل الملايين الذين يعانون في تلك البلدان. إننا نتجاهلهم وفي ذلك مخاطرة لنا.

ويقول المنطق لنا إن الصراع متوطن وإنه تكاد لا توجد منطقة في العالم قد أفلتت من عنفه. ولكن الواقع هو أنه لم تندلع حرب أهلية جديدة في الآونة الأخيرة وأن عدد الصراعات المطولة داخل الدول وبينها قد انخفض. ونلاحظ أنه رغم الارتفاع الحاد في عدد الضحايا فإن عدد أحداث الإرهاب انخفض في الحقيقة. هذا، وعدد من يقتلون حاليا في الحروب أقل ممن قتلوا في أي وقت تقريبا من القرن الماضي. فالحروب التي تندلع قليلة وكثير من الحروب القديمة تنتهي. وينسحب هذا بصفة خاصة على أفريقيا، التي لقي فيها حوالي سبعة ملايين شخص حتفهم في صراعات أنغولا والكونغو والسودان وسيراليون وليبيريا والصومال. وباستثناء منطقة دارفور في السودان، كل صراع من هذه الصراعات يبدو وكأنه إما على وشك الانتهاء أو أن حدته تخف أو أنه مقبل على الاستقرار. ومن المؤكد أننا جميعا نشعر بحزن بالغ من حجم المأساة في دارفور. ولكن من الضروري أن تعالج هذه المسألة بأكبر قدر من العناية والوضوح والنزاهة والجدية. يجب أن نتوخى الحذر إزاء التعميمات والإصدار المتعجل لأحكام مسبقة. فمن الضروري أن نوجه جهودنا نحو الحلول السليمة.

الصراعات بالطبع تتطلب أسلحة، والحد من هذا التهديد يقتضي وقف شحنات الأسلحة. فهذه الشحنات تصرف موارد حيوية عن سد احتياجات أخرى ماسة. إذ تنفق البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا حوالي ٢٢ بليون دولار سنويا على الأسلحة، أي أكثر من ثلثي مبيعات الأسلحة في كل العالم.

زمني ويعيقه التردد الواضح من البلدان الصناعية في الوفاء بالتزاماتها.

من جملة البلدان الـ ٥٠ الأقل نموا تقع ٣٤ بلدا في أفريقيا. ورغم أن خمسة أو ستة بلدان أفريقية توشك على الخروج من هذه المجموعة، لم ينجح سوى بلد واحد منها في هذا الانتقال بسلاسة. ومحاولات تعبئة الموارد المحلية من خلال القطاع الخاص ستتطلب المزيد من الوقت والأموال. والمستويات المنخفضة لمعدلات الادخار والاستثمار تشهد على الانخفاض الحاد للموارد اللازمة للتنمية. ولا شك أن هناك حاجة ملحة إلى الزيادة المستمرة للمساعدة الإنمائية لهذه المجموعة من البلدان.

إن حاجة أفريقيا إلى المساعدة الإنمائية أوجدت الانطباع بأن القارة عبء مالي كبير على المجتمع الدولي. وفي الواقع، رغم أن أفريقيا تعتمد على المعونة بصورة غير متناسبة فإنها لا تتلقى كمية زائدة من المعونة. إجمالاً، وحسب الأوضاع الحالية، لن تتمكن أقل البلدان نموا من خفض الفقر أو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي أو عكس انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥. ويصف تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية النقص المؤسف في المدخرات المخصصة للنمو والاستثمار العام والخدمات الأساسية. كما يفيد التقرير بأن الاستنتاج المستنبط من ذلك لا ليس فيه وأن أقل البلدان نموا لا تستطيع أن تنتشل نفسها من الفقر على أساس الموارد المحلية وحدها.

واليوم، في عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، يظهر منطوق جديد يحكم المعونة. إذ ينظر بشكل متزايد للمعونة بوصفها قوة فعالة في الحرب على الإرهاب وذلك من خلال تقديم الدعم لدول المواجهة والدول الضعيفة التي يمكن للإرهاب أن يتولد فيها. علاوة على ذلك، هناك إدراك متزايد للفقر المتجذر وأوجه التفاوت التي تهدد مصالح الأمن الوطني. ولكن رغم

سيقدم إلى الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر المقبل، وسننظر في ملاحظاته أثناء الدورة المقبلة للجمعية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

بعد مؤتمر عرتة للسلام، الذي عقد بمبادرة منا وقدمت موجزا عنه إلى نفس هذه الجمعية قبل عدة سنوات، رأت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أنه من الضروري استكمال هذه العملية من خلال توسيع قاعدتها. فمنذ ذلك الحين ومؤتمر المصالحة الصومالية، الذي يعقد في نيروبي، كينيا، تحت رعاية الهيئة، يجرز تقدما ملموسا يلقي ترحيبنا. وينبغي الإعراب عن تقديرنا الخاص لكل الدول الأعضاء في هذه الهيئة على تضحياتها الذاتية وتفانيها، وخاصة لأشقائنا في كينيا، الذين كان لمساعدتهم الحميدة وصبرهم وعزيمتهم الفضل في استمرار المفاوضات حتى في أحلك الأوقات. في الواقع، عمل ممثلو الصومال، متحفزين في ذلك بإرادة المنطقة وتلقي الدعم السياسي والمالي للمجموعة الدولية، عملا دؤوبا على إقامة أول أركان مؤسسات الحكومة الصومالية - ألا وهو البرلمان الانتقالي. وحملت هذه المرحلة الأولى التي لقيت ترحيب الشعب الصومالي في الداخل والخارج والمجموعة الدولية برمتها أول بصيص أمل في نهاية سريعة لسيادة الفوضى في الصومال.

لقد انتهى اختلاف وجهات النظر الذي ساد وقتا طويلا بين بلدان المنطقة بشأن سبل حل الصراع الصومالي حاليا إلى شعور مشترك وإلى تصميم جماعي على العمل في توافق وعلى التعاون بروح مخلصة وأخوية من أجل الهدف النهائي المتمثل في مساعدة الأشقاء الصوماليين على الوصول إلى سلام مشروع ودائم.

وأناحت أشكال سوء الفهم والصعوبات التي تمت مصادفتها خلال العملية فرصة من أجل استعراض جديد لبيانات مختلف الفاعلين الإقليميين بهدف إجراء تحليل

إن تعزيز السلام في العالم يتطلب المزيد من الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبعثات إضافية لحفظ السلام. وما لم يدعم المجتمع الدولي بالكامل العمليات الإضافية هذه من خلال موارد إضافية فإنها ستتهك قدرات الأمم المتحدة في مجالات الخطط، والتخطيط المسبق لنشر القوات، والسوقيات، والمشتريات، والقيادة والتحكم. ولذلك فإن المطلوب هو زيادة المساعدة لقدرات حفظ السلام الإقليمية، خاصة في أفريقيا.

يجب لأي عمل يجري الاضطلاع به أن ينال بالضرورة موافقة الأمم المتحدة. فهذا السبيل الوحيد لإعطاء درجة من الشرعية لأي عمل. والعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة يدل ضمنا على موافقة مجلس الأمن. وهنا لا بد من ملاحظة أن المجلس ما زال يعمل وفقا لتركة الحرب العالمية الثانية من حيث هيكله.

علاوة على ذلك، فإن الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة لا تنعكس على المجلس. وهناك حاجة ملحة إلى حصول العالم النامي على صوت أقوى في المجلس. ويجب أن يكون للمجلس توزيع أكثر عدالة وواقعية، سواء من حيث التمثيل أو التشكيل. فلقد طال انتظار إصلاح مجلس الأمن وهناك حاجة ملحة إلى توسيع نطاق الإصلاح على صعيد فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، وأن يشمل ذلك البلدان النامية والمتقدمة النمو. ويسعدنا إنشاء الأمين العام للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وتشمل أولى مجالات بحث هذا الفريق زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، والتذكير بالتزام الأعضاء بالإسهام في السلم والأمن الوطنيين والدوليين. ونرى بشائر الخير في الاستعراض الكامل لأعمال المجلس والمنتظر إجراؤه في نهاية كل عقد، بما في ذلك استعراض الموارد البشرية والمالية لبعثات حفظ السلام. ومنتظر تقرير الفريق الذي

ثانياً، على المستوى السياسي، يفترض أن البرلمان الانتقالي سيكون هيئة تضم الجميع؛ وسيوافق على أن يصبح أعضاء الجمعية الوطنية أعضاء فيه ويؤدوا القسم أمامه؛ وسيقبل جميع أعضائه بأولوية حكم القانون وقواعد السلوك المسؤولة ونزع السلاح والتسريح. ويجب ألا تتسامح أو تقبل المنطقة أو المجتمع الدولي بأية مواقف أو أعمال أو أنشطة مناقضة من شأنها أن تقوض الجهود الرامية إلى إرساء السلام في البلاد أو تشوش على فعالية الحكومة الجديدة.

وفي هذا الصدد، يمكن أن توجه الدعوة إلى مجلس الأمن باعتباره الهيئة الوحيدة المعهود إليها بحفظ السلام والأمن الدوليين لاتخاذ الإجراءات الضرورية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة من أجل تطبيق التدابير التالية إذا واجهت الدولة الجديدة عقبات تعترض عملية المصالحة وإحياء الدولة. وستمثل هذه التدابير في تنفيذ قائمة من الجزاءات ونظام منهجي لها ضد أولئك الذين سيواصلون العمل على تقويض جهود الحكومة من أجل السلام.

نحن مقتنعون تمام الاقتناع بأن هذه فرصة فريدة أمام المجتمع الدولي من أجل حل هذا الصراع الذي طال أمده في الصومال. وعلينا أن نعترف بالتغيرات التي جرت. فالصوماليون عاقدو العزم والمنطقة موحدة. وعلينا أن نتجنب، مهما كلف الأمر، سيناريو مثل الذي عشناه في الماضي. فلنغتنم هذه الفرصة. ولنساعد معاً أشقاءنا وشقيقاتنا الصوماليين في بحثهم عن السلام والاستقرار والوحدة.

لحد الآن، يبقى عدد لا يحصى من القرارات والالتزامات والمبادرات وعمليات السلام لحل صراع الشرق الأوسط الذي يزداد سوءاً منذ زمن طويل من قبيل الخطابة في أحسن الأحوال. فالرؤية الواضحة لحل قائم على دولتين - إسرائيل آمنة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة

حصيف وعميق تطبعه رغبة حقيقية في إظهار تضامن بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مع الصومال. كما يمكن ذلك من تأكيد الحاجة المشتركة إلى مساعدة الشعب الصومالي على إنشاء حكومة ذات قاعدة موسعة تحظى بالصفة التمثيلية والمشروعية. ولقد أفضى هذا المؤتمر إلى برلمان صومالي تحظى فيه بالصفة التمثيلية كل الفئات ومختلف مكونات المجتمع المدني الصومالي مثل المفكرين والمهنيين والنساء وآخرين. وخلال الأسبوع الماضي، انتخب البرلمانون رئيساً للبرلمان، واليوم يقومون بانتخاب نوابه قبل أن يشرعوا بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في انتخاب رئيس الحكومة الانتقالية.

ولا شك، وهذا هام جداً، أن الوقائع تؤيد أننا نعيش اليوم مزاجاً مختلفاً على نحو ذي دلالة عن السابق، لأن الشعب الصومالي بات أكثر تصميمًا هذه المرة على تعميق الحوار فيما بينه وعملية المصالحة. ونحن مقتنعون، بوصفنا منطقة، بأن علينا العمل معاً من أجل بلوغ الأهداف المتفق عليها. كما أنه من مسؤولية المجموعة الدولية أن تتحرك بطريقة قوية وحاسمة من أجل مساعدة الصومال.

بداية، على المجموعة الدولية أن تقدم الدعم المالي والسياسي الضروري لتمكين الحكومة الجديدة بسرعة من تهيئة الظروف التي تتيح التوصل إلى إعادة تأهيل المنشآت التي تمة حاجة إليها لإيواء الحكومة الجديدة؛ وتوفير الدعم المباشر للميزانية بغية تسديد الرواتب والنفقات الإدارية الأخرى؛ ومعالجة القضايا الأمنية على الفور، وخاصة تنفيذ برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

فخلال مرحلة الأشهر الستة الأولى الحاسمة، فإن الأعمال التي ستقوم بها الحكومة ستحدد قوة مشروعيتها، عندما تقوم بتعزيز المكاسب التي تم الحصول عليها من عملية المصالحة بهدف تلبية التطلعات الرائعة للشعب الصومالي.

تخضع حاليا لتحسينات همة كي تستجيب للمطالب المتزايدة وتستفيد منها. ويجري بناء ميناء جديد حديث، المرحلة الأولى منه رصيف للنفط يتوقع أن يبدأ العمل السنة المقبلة، يتبعه رصيف كبير للحاويات، وفي المرحلة الأخيرة منطقة صناعية حرة ستكون الأولى من نوعها في أفريقيا، حيث ستقدم صناعات خفيفة وتسهيلات ذات قيمة مضافة وخدمات في مكان معفي من الضرائب يضم إيداع السلع والتخزين والتوزيع.

وفي هذا الصدد، نود التعبير عن عميق امتناننا للقيادة المهمة والبراغماتية لدي، شريكنا الأساسية في هذه المغامرة الحاملة التي ستضع جيوتي ولا شك على خريطة التجارة والشحن بالسفن على الصعيد الدولي.

وتسعى جيوتي إلى تحسين تطوير قطاعها الخاص عن طريق تخفيض تكلفة تأسيس أو إدارة الأعمال، وعن طريق تحسين قوة العمل من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة والحماية الاجتماعية والقضاء على التفاوتات على أساس نوع الجنس. والحكومة ماضية في تعزيز قدرة المؤسسات والحكم الرشيد، بينما تطور قدراتها الاستيعابية من أجل تحقيق إدارة أفضل واستخدام فعال للدعم الذي تتلقاه من المانحين.

وقد شهد القرن الأفريقي نصيبه من الصراعات والكوارث الطبيعية. ونحن ماضون بكل تصميم مع أصدقائنا في المنطقة في جهودنا لتخفيف محنة شعوبنا، وتهدئة التوتر والصراعات، وتطوير التعاون في مجالات المواصلات والاتصالات والصحة والبيئة. إن مسائل الأمن الإقليمي والدولي، وخاصة مكافحة الإرهاب، تنصدر الاهتمامات في القرن الأفريقي. ونحن نبذل كل ما في وسعنا، بالتعاون مع شركائنا الدوليين، للتصدي لهذه الآفة. وهذا ينطبق أيضا على وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

فلسطينية تتوفر لها أسباب العيش - تبدو جوفاء عشية التوسع الكبير للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية مع بناء آلاف البيوت على أراض تمت مصادرتها من أسر فلسطينية. كل هذا يبدو مألوفا. فقد شهدنا، خلال العقود الثلاثة والنصف الأخيرة، المصادرة الصارخة للأراضي والمزارع ومصادر المياه الفلسطينية. إن الظلم والقمع اليوميين للضحايا الفلسطينيين يتجاوز الإدراك. ومع ذلك، ما زال الفلسطينيون يكافحون ضد كل الصعوبات للحفاظ على المظهر الخارجي للنظام العام.

وإمعانا في زيادة تفاهم وضع متفجر ويتعذر الدفاع عنه سلفا، باشرت إسرائيل في تحد للقانون الدولي وللرأي العام العالمي بناء جدار فاصل يتوغل في الأراضي الفلسطينية ويقسمها إلى قسمين بعيدا عن حدود عام ١٩٦٧، الأمر الذي يفرض حقائق على الأرض. وكما نعلم جميعا، فإن الانسحاب التكتيكي الذي تقترحه إسرائيل من الضفة الغربية ليس مقدمة للدولة الفلسطينية. كل هذه الأعمال العنيفة والمتعمدة جعلت خارطة الطريق عرضة للسخرية وبالتالي أفقدتها قيمتها؛ وهذا نفس المصير الذي لقيته اتفاقات أوسلو.

وأصاب الفلسطينيين الذين تخلى عنهم المجتمع الدولي حرمان لا حدود له وإحساس بانعدام الأمل وغياب الدولة. ونظرا للحالة هذه، ربما يقع على الجمعية الواجب الحزن المتمثل في أن تعلن عجزها عن كبح جماح إسرائيل التي تعد دولة عضوا في هذه المنظمة بدلا من أن تستمر في تغذية أمل زائف لشعب فقد كل شيء بالفعل.

إن جيوتي الموجودة استراتيجيا على مفترق طرق بين البحار والتي تشكل مدخلا للأسواق النامية في أفريقيا والشرق الأوسط لمحاولة بتحقيقها لفترة من التنمية المستدامة والاستقرار والحكم السليم. فالعديد من منشآتنا

الكبير الذي نواجهه هو مضاعفة جهودنا اليومية لاستئصال هذا السرطان بتقوية المؤسسات العامة، واعتماد أخلاقيات اجتماعية جديدة، وكذلك إنشاء نظام دولي جديد هيئات متعددة الأطراف تساهم حقا في صنع السلام في العالم بأسره، وفي التنمية البشرية، وقهر الفقر والمظالم الاجتماعية، ونبذ استغلال الإنسان لأخيه الإنسان واستغلال الأمم للأمم أخرى.

إن الأمم المتحدة، هذه المؤسسة النبيلة، يجب ألا تنسى ذكورها التاريخية، وسبب وجودها والأهداف التي أنشئت من أجلها إذا أرادت للجهود التي تبذلها الآن أن تحدث تغييرا صحيا في المواقف، وقدرة سياسية أكبر على وضع الأطر الناظمة القادرة على وضع حد للداروينية في الاقتصاد وللصراعات في جميع أنحاء العالم.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تعتمد إمكانية بناء عالم عادل حال من هذه التناقضات المؤلمة على اشتغال البلدان الأقل نموا في الاقتصاد العالمي، وعلى الإرادة السياسية للتغلب على العوامل السوقية الصرفة. إن التصنيع الذي شهدته الولايات المتحدة وألمانيا واليابان في القرن التاسع عشر يمكن وصفه بمصطلحات متشابهة، وكلك الأمر بالنسبة لنهوضها من تخلفها النسبي، بالمقارنة مع بريطانيا العظمى التي كانت في طليعة دول تلك الحقبة.

إن الفشل الذي منيت به كل أمريكا اللاتينية تقريبا في التغلب على تخلفها وفقرها واتكائها على الغير غالبا ما كان نتيجة للأناية، وللعوائق التي اعترضت سبيل الروابط المفيدة بين اقتصاداتنا الوطنية والسوق العالمية. وإذا ما بدت هذه الحالة قابلة للتكرار، فينبغي لنا أن نبقي في أذهاننا الرسالة التي وجهها توافق البرازيل، ومفاده أننا يجب أن نتحكم بالعمولة إذا ما أردناها أن تصبح فرصة مؤاتية للجميع، وليس ما آلت إليه الآن، حيث أصبحت رديفا

ومنطقتنا لا تملك خيارا غير تعزيز تعاونها في كل الميادين، من التنمية الاقتصادية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة.

إن جيوتي، التي تصادق الجميع ولا تعادي أحدا، لن تسدح جهدا في السعي إلى تعزيز الانسجام والتعاون الإقليميين، بينما تبني في الداخل مجتمعا قائما على التعددية والانفتاح والعافية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر فخامة رئيس جمهورية جيوتي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إسماعيل عمر غويله، رئيس جمهورية جيوتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نيكاتور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة رئيس جمهورية باراغواي.

اصطحب السيد نيكاتور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكاتور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دوارتي فروتوس (تكلم بالإسبانية): اليوم تقف قارتنا أمام فرصة عظيمة، ولكنها محفوفة أيضا بتحديات خطيرة، بما فيها تدني مستوى المعيشة للجماهير، وتدابير التكيف المتطرفة، وعمولة رؤوس الأموال، وقلة فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وكل ذلك لم يساعد على خلق النمو الاقتصادي المستدام، بل إنه بدرجة أكبر، لم يساعد حتى على تخفيف الفقر والظلم. إن التحدي

بناء أسس التنمية المستدامة والمنصفة، وتسمح لنا بالوفاء بالتزاماتنا بدون دفع شعوبنا إلى حالة من الفقر لا يمكن التغلب عليها. ومن المهم أن نضع احتياجات الفقراء والمعدمين في محل اهتمام يفوق الاهتمام بتسديد الدين.

ولهذا الغرض يجب علينا أن نتحلى بسعة الخيال والمهارة في ابتكار آليات تمويل بديلة لمكافحة الجوع والفقر المدقع. وتتطلب هذه المهمة موارد ذهنية أعظم، وخبرات تقنية وبنانا ماليا جديدا ومنصفا يركز على تكديس الثروة، أو عبادة السوق أو الترويج للعملة التي لا تسمح - بالتوزيع العادل للثروات التي تنتجها جميعا في كل أنحاء العالم. إننا بحاجة إلى بنية مالي جديد يمكننا من تضيق نطاق الفقر والعمل على استتباب الاستقرار في مجتمعات العالم الديمقراطية الناشئة.

قبل عام ورثت حكومتي حالة تميزت بالكساد والتراجع الاقتصادي، والفقر المتفاقم، ومؤسسات ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها، مما أدى إلى انتهاج سياسات اجتماعية مترددة تعجز عن التعامل مع الأهداف الإنمائية للألفية.

واليوم يواجه بلدي تحديين. أولا، السكان الأصليون - وعددهم في باراغواي ليس كبيرا لا يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص - تعوزهم إمكانية الوصول إلى أهم متطلبات الحياة الأساسية ويواجهون تلف مساحات كبيرة من أراضيهم الطبيعية بسبب السيطرة التاريخية المهيمنة للملاكين الأرضيين، ولاحقا، بسبب نسوع من الإصلاح الزراعي لا يقيم وزنا للكرامة الإنسانية.

ثانيا، إن وجه الفقر المدقع والمذهل في بلدي هو وجه الفلاحين. واليوم، ما زال اثنان من كل ثلاثة من مواطني باراغواي ينتمون إلى هذا القطاع الاجتماعي. كذلك، فإن أحد أهم أسباب هذه المشكلة الوطنية هو

للتهميش أو الاستثناء أو القهر والإخضاع، معتمدة على الأسواق والعمالة الرخيصة، الأمر الذي يؤدي إلى ما يشبه العبودية في العديد من البلدان.

وأود أن أقترح على الجمعية العامة خطة عمل مشتركة يمكن اعتمادها في أربعة ميادين.

أولا، الاستثمارات الاجتماعية يجب أن تصل إلى مستويات تجعل من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا الغرض، ينبغي أن تتاح للبلدان الأكثر فقرا، التي يتضح أنه ليس بمقدورها الوصول إلى تلك المستويات من الاستثمار، إمكانية اللجوء إلى صندوق متمم للعدالة الاجتماعية يأتي تمويله اليسير من المنظمات الدولية والمناخين الثنائيين.

ثانيا، نحن ندرك أن المال ليس حلا لكل المشاكل. فالمال عندما يساء استعماله يؤدي إلى الإضعاف ونشر الفساد. ولذلك يجب علينا الالتزام بتنفيذ الإصلاحات المؤسسية التي تكفل سلامة الصياغة والتنفيذ والتقييم للسياسات الاجتماعية. ويجب علينا أن نكون مستعدين لضمان أن تؤدي الأموال التي نحصل عليها إلى عمليات تجديده واسعة النطاق في الإدارة العامة، ويمكن إظهارها بالاستناد إلى مؤشرات الكفاءة والشفافية.

ثالثا، يجب على المنظمات الدولية أن تدرك أكثر فأكثر أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنبع من خبرة وحكمة البلدان نفسها، وأن وضع السياسات يجب أن يتمشى مع معاييرها الثقافية بحيث يشمل كل ممثلي المجتمع المدني.

رابعا، إن الارتفاع المطرد في مستويات الفقر يجعل من المستحيل الوفاء بخدمة الديون الخارجية. ويجب وضع سياسة جديدة وواقعية قادرة على وضع شروط معقولة لسداد الدين في المستقبل، على أن تتيح هذه الشروط إمكانية

وفي السياق الدولي، فإننا نؤيد النداء من أجل إقامة نظام دولي إنساني، لا يتعرض فيه البلدان الأقل نمواً إلى التمييز واللامبالاة والتخلف. ولهذا الغرض، يجب علينا أن نسير نحو تعددية يشارك فيها الجميع، وتسود العلاقات الدولية في إطارها المساواة والعقلانية والعدالة.

وفيما يتعلق بموقف باراغواي من تايوان في الأمم المتحدة، فإننا نؤكد من جديد اقتناعنا بأن جمهورية الصين في تايوان الشقيقة ينبغي أن تصبح عضواً كامل العضوية في المنظمة، وفقاً لمبدأ العالمية وقواعد القانون الدولي.

لقد سمعنا اليوم الكثير مما سمعناه في كل عام في هذه الجمعية. ولكننا نأمل هذه المرة أن نتمكن من العودة إلى بلادنا، وأن نخبر شعوبنا بأن شيئاً قد حدث أخيراً في نيويورك، حيث اتخذ زعماء العالم خطوات هامة في سبيل التخفيف، وإن قليلاً، من الألم والحزن واليأس الذي يعاني منه الملايين من بني البشر في هذه المعمورة. وأنا واثق من أن الله سيمنحنا الحكمة والقوة اللازمة لقيادة بلداننا في سبيل الحرية والسلام والتنمية والعدالة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية باراغواي على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد نيكاتور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب اللواء بيرفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة رئيس جمهورية باكستان الإسلامية.

اصطحب اللواء بيرفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

التوزيع الجائر للأراضي الذي استمر منذ عهد بعيد في باراغواي. وهذه مشكلة ليست عاجلة وفظيعة فحسب، بل أيضاً مشكلة سياسية وعرقية تتجلى في صراع متكرر متزايد الخطورة على الأراضي.

وفي ضوء هذه الحالة، نقترح دولة تتحمل مسؤوليات اجتماعية ومالية وبيئية: المسؤولية الاجتماعية تعني ضمان الصحة والتعليم والخدمات الأساسية ومنع التركيز الفاحش للأرباح والثروات. والمسؤولية المالية تعني تجنب العجز والمديونية المزمنة التي تلحق الأذى في النهاية بالاستثمار الاجتماعي. أما المسؤولية البيئية فتعني المحافظة على القدرة الإنتاجية المتجددة للطبيعة وكفالة تمتع الأجيال المقبلة بحق الاستفادة من الموارد التي ليست من صنع الإنسان.

ونقترح، كذلك، تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة الفقر التي توجه الموارد الوطنية والخارجية اللازمة للاستجابة إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وضعت الحكومة الوطنية على رأس أولويات الميزانية الإنفاق في البرامج الاجتماعية بغية التصدي الحازم للفقر والحرمان والإجحاف، بهدف التوصل في العام القادم، أي عام ٢٠٠٥، إلى إنفاق ٤٠ في المائة من إجمالي الإنفاق العام في القطاع الاجتماعي.

إن التعاون وحده لا يكفي لتحقيق التنمية، بل يجب فتح الأسواق بشروط تفضيلية، وتحرير أسواق المنتجات الزراعية، واتباع سياسات المعاملة الخاصة تجاه البلدان غير الساحلية الأقل نمواً، كباراغواي، التي عانت من عقوبات التاريخ والعوامل الطبيعية، مما يجعل تجارتنا الخارجية أكثر كلفة وقدرتنا التنافسية أضعف إلى حد كبير. فهناك حاجة إلى وضع بلدي، باراغواي، على قدم المساواة مع البلدان الأخرى في ميدان التجارة الدولية.

الإرهابي قريب جدا وقد يكون شخصا جدا. ويهدد الإرهاب المصالح الحيوية والأهداف الوطنية لباكستان. ولذا فقد شاركنا بحماس في الحملة العالمية التي لم يسبق لها مثيل لمكافحة الإرهاب. وقادت باكستان الطريق في تلك الحملة. وحملتنا لمكافحة الإرهاب مستمرة.

وما فتئ التعاون العالمي في مكافحة الإرهاب بكل بنجاح كبير. وقد أدت الإجراءات الجماعية المصممة إلى احتواء جداول الأعمال العنيفة للإرهابيين والإخلال بمخططاتهم. وإننا نكسب المعركة ضد الإرهابيين. بيد أن ما نقوم به ليس وافيًا للانتصار في الحرب النهائية عليهم. ويتعين أن يقرن الرد العاجل لمكافحة الإرهاب باستراتيجية طويلة الأجل وواضحة تضرب في صميم المشكلة إذا أردنا أن نضمن النجاح النهائي في مكافحة هذه الآفة.

لقد اقترحت استراتيجية ذات شقين تتسم باعتدال مستنير بغية التغلب على الإرهاب ومنع تصادم الحضارات. وأيد مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد قبل وقت قصير، في ماليزيا، تلك الخطة، التي تنطوي، من ناحية، على إجراء إصلاح اجتماعي - اقتصادي في العالم الإسلامي، ومن الناحية الأخرى، على تقديم الدعم النشط من الدول الكبرى بغية كفالة العدالة السياسية والانبعث الاجتماعي - الاقتصادي لجميع الشعوب الإسلامية. ولئن كان العالم الإسلامي اتخذ خطواته الأولى في شكل تعيين لجنة من الشخصيات الرفيعة كي تقترح تدابير لإحداث نهضة في العالم الإسلامي، فإن الدول الكبرى في الغرب لم تحرك ساكنا بعد للمحاولة الجدية لتسوية النزاعات المعترف بها دوليا التي تؤثر على العالم الإسلامي.

ولا بد أن تدعم الدول الصناعية المساعي الرامية إلى تحقيق نهضة إسلامية، وخاصة من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية الكافية وتوفير فرص تجارية أكبر. والأكثر

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة اللواء بيرفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس مشرف (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية، السيد الرئيس، أن أعبر عن تهانينا الحارة لكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ونهنئ السيد جوليان هنت على قيادته الناجحة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأؤكد أيضا تقديرنا العميق للقيادة الحكيمة للأمين العام، السيد كوفي عنان، وخدماته من أجل قضية السلام والتقدم في العالم.

إن العلاقات الدولية تمر في مرحلة من التحولات العميقة. وقد حلت مكان التوازنات الخطيرة للحرب الباردة حقائق عالم اليوم المعقدة التي لا تقل خطورة. إنه عالم يتسم، من جهة، بتعزيز عولمة الاقتصاد والإنتاج والتجارة والإعلام، ومن جهة أخرى، بأعمال العنف الإرهابية والفقر والمرض.

إن التفاوتات المتعاظمة في القوة بين الدول والتمييز في إنفاذ العدالة الدولية وقمع التطلعات الشرعية للشعوب والفروق الاجتماعية - الاقتصادية المتنامية عجلت بظهور تهديدات جديدة للسلام الدولي وللأمن الدولي: تهديدات الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وانهيار الدول. ويشهد العالم اليوم القلاقل والاضطرابات في كل مكان، خاصة في العالم الإسلامي. وفتحت جبهات أكثر من اللازم ورسمت خطوط معارك أكثر من اللازم. وحن الوقت لقفل الجبهات. ويصرخ العالم اليوم من أجل السلام والمصالحة والإصلاح. ويتعين أن يكون هدفنا اليوم تحقيق الوئام من خلال المصالحة والترضية، عالميا وإقليميا.

ويمثل الإرهاب أشد تهديد ملح للعديد من البلدان، بما فيها الدول الأقوى. وبالنسبة للعديد منا، فإن التهديد

وظللت دائما مقنعا بأن باكستان والهند يمكنهما أن تسويا جميع خلافتهما، بما في ذلك خلافتهما بشأن جامو وكشمير، من خلال حوار صادق. وأظهرت المجاهرة الخطيرة التي حصلت عام ٢٠٠٢ والحروب الثلاثة التي نشبت بين بلدينا قبل تلك المجاهرة أنه لا يوجد حل عسكري لمشاكلنا. ويحظى التطلع إلى السلام بدعم شعبي في باكستان وأعتقد، في الهند أيضا. ولا يمكن لأي من البلدين أن يحقق طموحه للتقدم الاجتماعي والاقتصادي مع غياب السلام. ولا بد أن نحقق السلام لمصلحة الشعوب المحرومة في جنوب آسيا - لتطور هذه الشعوب ورفاهها.

بعد عدة محاولات محبطة تمكنت باكستان والهند من بدء تدابير لبناء الثقة وإجراء حوار متشعب هذا العام بغية معالجة جميع المسائل المعلقة. وتابعت باكستان هذه العملية بصدق كامل، مما أعطى النهج الثنائي فرصة أخيرة. ونرى أنه لا بد للقنوات المزدوجة لتدابير بناء الثقة وعملية الحوار أن تمضي بالترادف. كما أننا ملتزمون بشكل صارم بتسوية جميع النزاعات مع الهند بالوسائل السلمية، بما في ذلك النزاع بشأن كشمير. ولا يمكن تجاهل تلك المسألة. ولا يمكن أن تتأخر تسويته بشكل مفرط. ونرغب في التوصل إلى تسوية بشأن كشمير تكون عادلة ومقبولة للهند ولباكستان ولشعب كشمير.

كما أننا نسعى إلى تحقيق الاستقرار الاستراتيجي مع الهند. ويسرني أن أقول إن عملية التطبيع تقدمت حتى الآن بشكل جيد، وفي جو ودي. وبما أن المفاوضات دخلت الآن المرحلة الصعبة، مرحلة وضع الحلول لمنازعات استعصت على الحل في السابق، فإن باكستان تأمل أن تظهر الهند نفس الإخلاص والمرونة والجرأة التي ستبديها باكستان. وأنطلع إلى اجتماعي بعد غد مع رئيس الوزراء مانموهان سينغ. وأود أن أنقل إليه أن هذه هي لحظة السلام؛ ويجب علينا ألا ندعها تفلت من أيدينا.

أهمية، أنه لا بد من توفير العدالة للشعوب الإسلامية في شكل تسوية جميع النزاعات الدولية المعلقة التي تؤثر على المسلمين. ولا يوجد وقت نبده. ويتعين اتخاذ إجراء قبل أن يسدل ستار حديدي في نهاية المطاف بين الغرب والعالم الإسلامي.

وتشكل مأساة فلسطين جرحا نازفا أصيبت به روح كل المسلمين. وهو يولد الغضب والرفض في جميع أرجاء العالم الإسلامي. ويؤدي العنف الإسرائيلي المستمر وتشبيد إسرائيل للجدار العازل غير القانوني واغتصاب المزيد من الأرض الفلسطينية، فضلا عن الهجمات الانتحارية التي يشنها فلسطينيون مضللون، إلى إحباط آفاق السلام وإطالة ألم الشعب الفلسطيني. وبينما تدافع باكستان عن السلام، معترفة بحق إسرائيل في الوجود وأيضا بحق الفلسطينيين في أن تكون لهم دولتهم الخاصة بهم، فإننا لا يمكن أبدا أن نقبل اغتصاب المزيد من الأرض الفلسطينية. وليس لإسرائيل الحق في تشييد جدارها العازل خارج حدودها لعام ١٩٦٧. وتطالب باكستان إسرائيل بأن تسحب الجدار من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تعيده إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. كما نطالب إسرائيل بوقف الفظائع اليومية التي ترتكبها ضد الفلسطينيين. وتناشد باكستان أيضا الرئيس ياسر عرفات أن يستخدم تأثيره لوقف الانتفاضة بشكل متبادل وأن يمنح السلام فرصة.

وتقع مسؤولية رئيسية على المجموعة الرباعية، وخاصة على الدولة الأعظم في العالم، الولايات المتحدة، عن ضمان حل عادل وسلمي للمشكلة، بما يحقق رؤية وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووثام وأمن. والولايات المتحدة بوسعها بل يجب عليها أن تضطلع بدور وسيط عادل للسلام. ولا بد أن ينجح السلام في الشرق الأوسط؛ لأن الفشل لم يعد خيارا.

لوقت طويل وسط محيطات من انعدام الاستقرار واستفحال الفقر.

المطلوب وضع استراتيجية عالمية جريئة وابتكارية لرفع حالات الظلم المتزايدة في العالم. ويشكل الحكم الرشيد شرطا مسبقا للتنمية؛ ولكن الحاجة إلى معالجة حالات عدم الإنصاف الواضحة والاختلالات في النظم المالية والتجارية الدولية أمر أساسي بقدر متساو.

ويمكن مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية ولا بد من أن تضاعف. ويمكن اعتماد سبل ابتكارية ويجب اعتمادها لإيجاد الموارد المالية التي تقتضيها التنمية. وإن البلائن التي يجولها إلى الخارج القادة الفاسدون ينبغي إعادتها إلى البلدان المنهوبة لتمويل تخفيف حدة الفقر والتعليم والصحة. وينبغي أن توجه تدفقات الاستثمار بشكل متعمد إلى أفقر البلدان النامية، حيث يمكن لتلك الأموال أن تطلق القوة الكامنة للفقراء للاستهلاك والإنتاج.

كما أننا نعلم الآن أن التجارة، وليس المعونة فحسب، هي السبيل إلى تعزيز النمو والإفادة من العولمة. بيد أنه يتعين جعل التجارة أكثر إنصافا. وينبغي إزالة الإعانات الزراعية الجائرة، وينبغي أيضا إزالة التعريفات الجمركية العالية والمتصاعدة التي تميز ضد منتجات الفقراء. وينبغي أن تمنح معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية المحرومة. ونحن بحاجة، في رأبي، إلى أكثر من مناخ يتسم بالتزاهة؛ نحن بحاجة إلى مناخ يميل إلى صالح البلدان النامية.

وما لم يوفر قادة العالم الإرادة السياسية المطلوبة للاتفاق على تلك التدابير وتنفيذها بشكل عاجل. فإن الأهداف الإنمائية للألفية ستبقى سرايا.

وفي باكستان، قطعنا شوطا بعيدا على طريق تحويل بلدنا إلى دولة إسلامية معاصرة وتقدمية ومتسامحة وديمقراطية، تتجلى فيها رؤية أئينا المؤسس، القائد الأعظم.

والعراق اتخذ منعطفًا خطيرا، مما سبب الأسى للمجتمع العالمي قاطبة. ومن الحتمي بالترافق مع إغلاق جبهتي فلسطين وكشمير، أن ننهي أيضا المجاهدة في العراق. وتدافع باكستان عن إعادة السلام والاستقرار إلى العراق لضمان وحدته وسلامة أراضيه. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تسليم سلطة الحكم لشعب العراق والسماح له بالسيطرة على موارده الطبيعية. ويمكن تعزيز القانون والنظام والأمن الداخلي بشكل أفضل بالشرطة العراقية والمليشيا المحلية، اللتين يلزم بناء قدراتهما على نحو عاجل.

ويمكن للعالم الإسلامي، في الوقت المناسب وبناء على طلب شعب العراق وحكومته، أن يضطلع بدور في تحقيق السلام والوثام في هذه الدولة التي يمزقها الصراع.

وسيشكل إجراء الانتخابات المقبلة في أفغانستان معلما هاما على طريق تقدم البلد نحو الديمقراطية والاستقرار. وستبذل باكستان كل ما في وسعها لمنع الإرهابيين من استخدام أرضنا لوقف العملية الانتخابية الأفغانية. كما أن من شأن الانتخابات البرلمانية اللاحقة التي ستجرى في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أن تبشر بالخير بالنسبة للحكم الذاتي في أفغانستان. ولئن كانت القناة السياسية تتقدم بشكل جيد - ونتمنى للرئيس كرزاي كل النجاح - فإن عملية بناء الجيش الوطني الأفغاني وجهود التعمير بحاجة إلى التسريع بغية إحلال السلام الدائم في أفغانستان.

وفي عالمنا المتصف بالعولمة، يشكل السلام والأمن اليوم أمرين مترابطين، أكثر من أي وقت مضى. وبالرغم من النمو الدينامي في بعض أجزاء العالم، فإن التباينات الاقتصادية والاجتماعية تتزايد. فالأغنياء يزدادون غنى؛ والفقراء يزدادون فقرا. ويعيش أكثر من بليون شخص على كوكبنا - ربع سكان العالم - في فقر مدقع، يتلهم الجوع والمرض والصراع. ولا يمكن أن تتعايش جزر السلام والرفاه

يقدم مؤتمر القمة التاريخي ذاك نموذجاً جديداً لتحقيق السلام والازدهار الشاملين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الجنرال بيرفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيصل مقداد (الجمهورية العربية السورية).

خطاب تدلي به السيدة فايرا فايك - فرايرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تدلي به رئيسة جمهورية لاتفيا.

اصطحبت السيدة فايرا فايك - فرايرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة فايرا فايك - فرايرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة فايكي فرايرغا (تكلمت بالانكليزية): أود لو أن بإمكانني أن أبدأ هذا الخطاب برسالة أكثر تفاناً، ولكن منذ أن اجتمعنا آخر مرة في الجمعية العامة قبل عام، وقعت في العالم أحداث مأساوية عديدة وباعثة على القلق. وأشير على نحو خاص إلى الهجمات الإرهابية الوحشية العشوائية على المدنيين في جميع أنحاء العالم: في روسيا وإسبانيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية واندونيسيا وبلدان أخرى عديدة. وأشير إلى استهداف الأطفال وآبائهم في شوارع المدن المكتظة وفي الأسواق وفي العمارات

فقد أعيدت الديمقراطية في باكستان. وما فتئ الشعب يعزز من خلال نظام حكم محلي ثوري. بيد أن باكستان، مثلها مثل البلدان النامية الأخرى، تواجه العديد من التحديات. ولكننا واثقون بتحقيق النجاح. فحكمتنا رشيد. وأولوياتنا الوطنية واضحة كل الوضوح.

واليوم، يوجد انبعاث جدير بالترحيب لتأييد تعددية الأطراف. ولا بد أن تستند تعددية الأطراف هذه على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تعددية أطراف تعاونية وديمقراطية. ويجب أن تسعى إلى التوصل إلى حلول عادلة وسلمية ودائمة للصراعات والتراعات. ولا بد أن تعزز برنامجاً لزرع السلاح النووي ومنع الانتشار. ولا بد أن تعزز التنمية العالمية والازدهار العالمي.

ويمكن السعي وراء تحقيق تطلعاتنا الجماعية بالشكل الأفضل في إطار المنظمة العالمية. ويجب تعزيز الأمم المتحدة وتنشيطها لكي تتصدى لتحديات القرن الحادي والعشرين.

وينبغي أن يصبح مجلس الأمن الدولي أكثر فعالية وديمقراطية وتمثيلاً. ولا يتوفر الاتفاق على مطمح قلة من الدول في الحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن. إن الأغلبية الساحقة تعارض إنشاء مراكز امتياز جديدة. وينبغي توسيع المجلس لكي يضمن تمثيل الدول الصغيرة والمتوسطة في غالبها التي انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة خلال العقود الثلاثة الماضية. ويتعين علينا أن ننظر في أفكار جديدة لصياغة توافق في الآراء بشأن توسيع مجلس الأمن.

وتؤمن باكستان بأنه يمكن وينبغي التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن السلام والأمن والتنمية. بمناسبة الذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة التي تحل العام المقبل. ولا بد أن يفضي مؤتمر القمة الذي اقترح الأمين العام عقده العام المقبل إلى صياغة وثيقة نهائية تفاوضية يجري اعتمادها بتوافق الآراء. ويجدوني الأمل، ويجدو باكستان الأمل، أن

ويشجع بلدي الأطراف المعنية على بذل قصارى جهدها من أجل عكس مسار تصعيد التوتر وعلى مواصلة عملية السلام.

وفي العراق، سلمت القوات التي تترجمها الولايات المتحدة السلطة لحكومة مؤقتة، ولكن مشاكل الأمن تعيق تعمير البلد وتهدد إمكانية إجراء انتخابات حرة في شهر كانون الثاني/يناير المقبل. وستتطلب عملية الانتقال في العراق مساعدة دولية متواصلة، وأشجع الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور نشط في ذلك الصدد.

ومن المنتظر أن تشهد أفغانستان أول انتخابات لها على الإطلاق في الشهر المقبل. وتأمل لاتفيا ألا يخرج هذا الحدث التاريخي عن مساره نتيجة للمحاولات العنيفة الرامية إلى عرقلة العملية الديمقراطية في ذلك البلد. ولا تفي مستعدة لمواصلة دعم الجهود الدولية من أجل توفير السلام والأمن في كل من أفغانستان والعراق.

وبعد مرور عشر سنوات على الكارثة الإنسانية في رواندا، نواجه مرة أخرى عمليات منتظمة من اغتصاب وتعذيب وقتل المدنيين في منطقة دارفور في السودان. وقد حدثت تلك الجرائم على نطاق واسع يمكن تصنيفه على أنه تطهير عرقي وإبادة جماعية. وترحب لاتفيا بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وتشجع جميع الأطراف على كفالة ألا يصيب المدنيين في المنطقة أي ضرر إضافي. ويؤيد بلدي قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، الذي يحث الحكومة السودانية على التصرف بحزم لوقف العنف.

وتواجه الأمم المتحدة احتمال إنشاء بعثة سلام جديدة في السودان، بالإضافة إلى ١٧ عملية ميدانية على أرض الواقع بالفعل. وأثناء الشهور القليلة الماضية فقط، أنشئت بعثتان في بوروندي وهايتي، بينما مددت فترة ولاية

السكنية. وأشار إلى الفخر والاستمتاع السادين البادين على الإرهابيين وهم يقومون بتصوير إطلاق النار على ضحاياهم وذبحهم وتقطيع أوصالهم.

إن تعذيب المدنيين وقتلهم عمدا من أخط أشكال الوحشية البشرية. وهو جريمة ضد البشرية، شأنه شأن التطهير العرقي والإبادة الجماعية. ولسوء الطالع، لا يختفي الإرهاب من عناوين أخبار القرن الحادي والعشرين. وبدلا من ذلك، فهو يصبح الأسلوب الأساسي للحرب الذي تستخدمه الجماعات الساخطة التي تسعى إلى تحقيق غاياتها السياسية وابتزاز الحكومات الوطنية. ولا يوجد ما يمكن أن يبرر اللجوء إلى هذه السبل. وستتضرر أي غاية تبدو نبيلة من استخدام الإرهاب لتحقيقها.

وكثيرا ما تلجأ البلدان التي تواجه الهجمات الإرهابية إلى استخدام قدرات عسكرية كبيرة لكي تضرب بقوة الأهداف الإرهابية الحقيقية أو المحتملة. ومع ذلك، ففي العديد من الحالات، كانت تنجم عن هذه الهجمات آثار جانبية غير محمودة: زيادة إصابة المدنيين بجراح وقتلهم والتدمير الإضافي للممتلكات. ولم تفعل هذه الهجمات أي شيء لتخفيف الشعور العميق بالاستياء لدى السكان الساخطين. وتشير أحداث السنوات القليلة الماضية، بل والعقود القليلة الماضية، إلى الحقيقة الصارخة والمنبهة إلى أن الخيار العسكري وحده لم تكن له جدوى في استئصال شأفة الإرهاب وأن الإرهاب لم يكن وسيلة فعالة في تحقيق التطلعات والغايات السياسية.

وهذه الدوائر المفرغة من القتل والأعمال العدوانية المتصاعدة لن تتوقف نهائيا إلا حينما تتخلى الأطراف المعنية عن استخدام العنف. وفي الشرق الأوسط، ترى لاتفيا أن خريطة الطريق للسلام هي السبيل الوحيد الممكن لتحقيق وقف الأعمال العدوانية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وبالإضافة إلى إعادة هيكلة لجان المجلس الفنية يمكن لهذا التخفيض في عملية الاستعراض الزائدة عن الحاجة أن يوفر موارد مالية وبشرية حيوية لاستعمالها في برامج اقتصادية واجتماعية مهمة في البلدان النامية التي هي في أشد الحاجة إليها.

وتقر لاتفيا بالدور المهم للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في تعزيز التنمية وتخفيض مستوى الفقر في العالم بأسره. ولاتفيا، التي حصلت على استقلالها قبل ١٣ عاما فحسب، تستكمل تدريجيا تحولها من بلد يتلقى المنح إلى بلد يقدمها. ونحن ممتنون للمساعدة القيمة التي ظل يوفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلدنا منذ عام ١٩٩٣، ويسرنا أن البرنامج قد مدد ولايته إلى نهاية عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن المبلغ الذي تسهم به لاتفيا في التنمية في العالم ليس كبيرا في الوقت الحالي، فإننا ملتزمون بتخصيص ما لا يقل عن ١ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية بحلول عام ٢٠٠٦، مثلما هو مطلوب من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

والمجالات التي توليها لاتفيا أولوية في التعاون الإنمائي تتمركز حول تعزيز الديمقراطية والمجتمعات المدنية، والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة والقضايا الأخرى في البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي، وخاصة أوكرانيا وأوزبكستان وبيلاروس وجورجيا وروسيا ومولدوفا، على سبيل المثال لا الحصر، من البلدان التي قدمت إليها لاتفيا مساعدة ثنائية بالفعل.

إن لاتفيا متلهفة لتقليل الفوارق بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي. والمجتمع الصناعي الذي ولدنا فيه كان حافلا بالمكائن الثقيلة والعدد والأجهزة التي سجلت تقدم الإنسان خلال القرنين المنصرمين. والآن يتطور هذا المجتمع ويتحول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة، الذي يصبح الابتكار فيه آلة محرّكة للنمو مهمة. وشاركت لاتفيا بنشاط في مؤتمر

بعثة ثالثة في كوت ديفوار. ونتيجة لذلك قد تتضاعف ميزانية حفظ السلام في الأمم المتحدة.

ولاتفيا ملتزمة تماما بتعددية الأطراف الفعالة بوصفها العنصر الرئيسي في أنشطة الأمم المتحدة. وتعتقد لاتفيا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل تأدية دورها الحيوي في الوساطة في الخلافات الدولية وأنه يجب على الدول الأعضاء أن تستخدم الإرادة السياسية الجماعية لدعم الأمم المتحدة بوصفها القوة الحقيقية ذات المصداقية لتحقيق السلام.

وقد ظل مجلس الأمن المحفل الأساسي الذي تناقش فيه بلدان العالم معاً أمور السلم والأمن. وتعتقد لاتفيا أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن يجب أن يواصل أنشطته وأن يقدم اقتراحات بشأن الطريقة التي يمكن بها للمجلس أن يمثل بقدر أكبر الحقائق السياسية والاقتصادية الحالية وأن يتوفر للمجلس قدر أكبر من الشرعية وأن يصبح أكثر فعالية. وتبغى مواصلة حوار جاد بشأن زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن. ويمكن، بل وينبغي لبلدان من قبيل اليابان وألمانيا أن تؤدي دوراً أقوى بصورة متزايدة في هذا الإطار نظراً لإسهاماتها الكبيرة في أنشطة الأمم المتحدة والتزاماتها.

وقد أحرزت اقتراحات تعزيز التنسيق فيما بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن القليل من التقدم. ولا يزال تداخل الولايات وازدواجية الجهود يقللان كفاءة الأمم المتحدة. ويتعين أيضاً تحسين البرامج الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، لماذا تستعرض قضايا المجلس الاقتصادي والاجتماعي أربع مرات سنوياً، بينما قد يكون استعراضها مرتين سنوياً كافياً؟

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس موغابي (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أهنيئ السيد بنغ، ابن أفريقيا البار، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وفي الوقت الذي أُلزم مجتمع الأمم نفسه بأن يولي اهتماماً خاصاً للقضايا المتعلقة بالتنمية في أفريقيا عن طريق دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وآليات أخرى، تمنحنا رئاسة السيد بنغ الأمل والثقة بأن تبقى اهتماماتنا وطموحاتنا واهتماماتنا وطموحات الآخرين تحتل مرتبة متقدمة في جدول أعمال هذه الهيئة. واسمحوا لي أن أعرب أيضاً عن خالص تقديراتنا لسلفه، السيد جوليان هنت، على الأسلوب الكفء والمثالي الذي أدار به أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

في الدورة الثامنة والخمسين تكلمت، شأن شأن متكلمين آخرين، عن الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة لجعلها أكثر ديمقراطية. وشددت على المخاطر المتأصلة في الوضع القائم، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بهيمنة دولة عظمى واحدة وحلفائها المقربين على الساحة السياسية العالمية. ولئن كنا نرحب بالمناقشة الجارية حول تعزيز سلطة الأمم المتحدة ودورها، نود أن نشدد على الحاجة إلى معالجة القضية الأساسية، قضية إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحكم الدولي. والمناقشة الجارية حول إصلاح مجلس الأمن استمرت فترة طويلة جداً بسبب المحاولات المحسوبة لحماية الذين يخدم الوضع القائم مصالحهم بالدرجة الأولى.

ومن باب المفارقة أن البعض من نفس تلك القوى ما فتئ، منذ العام الماضي، يمحط القنابل ويران الجحيم على العراقيين الأبرياء زعماً منه بأنه يدافع عن الديمقراطية. لقد

القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي نظّمته الأمم المتحدة. وتعتبر لاتيفيا أنه من دواعي الشرف أن ترأس اللجنة التحضيرية للمرحلة الثانية من القمة، التي ستعقد في تونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. إن عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من جهود المجتمع الدولي لاستئصال الفقر كما ورد في الأهداف الإنمائية للألفية، التي ستستعرض دورياً حتى عام ٢٠١٥.

على الرغم من أن الوفود الحاضرة هنا اليوم تأتي من خلفيات مختلفة وتمارس ديانات مختلفة وتتكلم بلغات مختلفة، فإننا كلنا في هذه القاعة نشاطر نفس الرغبة في جعل عالمنا مكاناً أفضل وأنقى وأكثر أمناً وأكثر ازدهاراً للعيش فيه. ونشاطر النظرة العالمية حول ما يعنيه أن يكون الإنسان إنساناً وحول القيم المتأصلة في حياة كل إنسان. وكلمنا سعيًا إلى تجسيد قيم مثل التسامح والحنان والاحترام المتبادل، ازدادت مجتمعاتنا إنسانية وعطفاً على الآخرين.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية لاتيفيا على البيان الذي أدلت به.

اصطحبت السيدة فايرا فايك - فرايرغ، رئيسة جمهورية لاتيفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية زيمبابوي.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، نزوح الأدمغة والعواقب المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وفي ذلك الصدد، ترحب زمبابوي بالجهود المتواصلة التي يبذلها مجتمع الأمم هذا لإيجاد حلول لبلاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يعصف بشعبنا واقتصاداتنا. ولقد اتخذنا، على الصعيد الوطني، تدابير في حدود قدراتنا المحدودة لمكافحة الوباء.

ونسق جهودنا أيضا على صعيد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وللأسف، أننا ما زلنا نرى ميلا مؤسفا وعقيدا لاستخدام المساعدة في هذا الميدان كمكافأة للتقيد بالأوامر السياسية وحسن الطوعية، مما يجعل تلك المساعدة غير متوافرة للبلدان التي تعتبر حكوماتها "مزعجة". ولكن يجب إدراك أن هذا الوباء لا يحترم الحدود وأن هذه النهج الانتقائية التي تخدم الذات ستكون نتائجها ضئيلة أو معدومة.

وتعين على زمبابوي أيضا أن تتحمل عبء جزاءات من دون سبب معلنة وغير معلنة، فرضتها بريطانيا وحلفاؤها، بتصميم على إسقاط حكومة زمبابوي المنتخبة شرعيا. وقد أعلن السيد توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني بصفه ومن دون خجل، أمام برلمانه أن حكومته تتعاون مع الحزب المعارض في زمبابوي لتغيير النظام. ومرة أخرى، برزت طبيعة استباحة القوانين لهذا الرجل الذي يؤمن، مع سيده في واشنطن، بأن الله نصبه حاكما على عالمنا. إن تغيير النظام حق غير قابل للتصرف لشعب زمبابوي، الذي يمكنه من خلال تصويته السيادي في الانتخابات أن ينصب أو يعزل حكوماتنا.

وعلى أية حال، نرفض تماما تأكيدات ساداتنا المستعمرين السابقين بالوصاية على الديمقراطية أو حتى التظاهر بحقهم فيها. فقد لقننا نظمهم غير الديمقراطية درس

أصبح العراق اليوم جحيما شاسعا خلقت أعمال العدوان السفارة وغير القانونية بصورة مطلقة والمستهينة بكل شيء، التي قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا وحليفتهما، والتي شهد العالم في أعقابها تدميرا شاملا سواء للأرواح البشرية أو للممتلكات، ومعها حقوق الإنسان وقيمنا الأخلاقية ومعايير القانون الدولي المسددة في ميثاقنا. إننا الآن محزون على القبول والإيمان بأن عقيدة سياسية دينية جديدة قد نشأت، ألا وهي أن لا إله إلا إله سياسي واحد - جورج دبليو بوش - وأن توني بلير رسوله. إنه قرآن جديد نزل على بغداد.

إن ميثاق الأمم المتحدة يبقى الوثيقة الوحيدة الأكثر قدسية وتنظيما للعلاقات بين أممنا. وأي شيء خلاف ذلك هو كفر سياسي.

ونلاحظ أن الأمين العام قد وضع أمام الجمعية العامة التقرير الذي أعده فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ولئن كان المجتمع المدني يقدم إسهاما كبيرا في عمل الأمم المتحدة، فإننا نجدنا الأمل أن تعترف أية ترتيبات يتم الاتفاق عليها فيما بعد بأن الأمم المتحدة تبقى هيئة بين الدول وبين الحكومات. ونتوقع أيضا أن توضح نتائج المناقشة اختلاف مستويات تطور المجتمع المدني باختلاف أجزاء العالم.

وإذ نستعد لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ إعلان الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، من الواضح أن بلدانا نامية كثيرة، بضمنها بلدي، زمبابوي، قد تعجز عن تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات، حيث عانى إقليمنا الفرعي، الجنوب الأفريقي، في السنوات الأخيرة، من فترات متعاقبة طويلة من ظروف جوية مناوئة، ومن الجفاف بالدرجة الأولى، الذي عاث فسادا باقتصاداتنا وبالتالي قلل من قدرتنا على تحقيق أهداف إعلان الألفية. ومما زاد من تفاقم الحالة،

متزايدا ومتعمدا للالتفاف على الممارسات الطبيعية في مزاوله النشاط التجاري، خاصة في قطاع الخدمات المالية. لكننا عانينا من بعض النكسات في جهودنا، حيث أن بعض البلدان، وخاصة في الغرب المتقدم النمو، تواصل توفير الملاذ الآمن للمخربين الاقتصاديين الهاربين من بلدنا.

وفي آذار/مارس من العام المقبل، ستجري زمبابوي انتخاباتها البرلمانية الديمقراطية السادسة منذ الاستقلال في عام ١٩٨٠. وستجرى تلك الانتخابات، شأنها شأن الانتخابات التي سبقتها، وفقا لقوانيننا الوطنية ومبادئ وتوجيهات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تحكم الانتخابات الديمقراطية، التي اعتمدها منطقتنا دون الإقليمية مؤخرا. ولسنا بحاجة إلى أي دروس من هولندا أو من حلفائها الاستعماريين من الاتحاد الأوروبي بشأن هذه القضية. وسترحب زمبابوي حقا في تلك الانتخابات بالمراقبين الذين لهم غرض واحد لا غيره ألا وهو مراقبة العملية وليس التدخل في السياسات العامة للدولة.

لقد كشفت الحرب ضد الإرهاب الدولي النقاب عن نفاق ورياء الديمقراطيات الرائدة العتيدة ومراقبي حقوق الإنسان فيما يتعلق بقضية مراعاة حقوق الإنسان. ولقد شهدنا اتفاقيات دولية راسخة يضرب بها عرض الحائط، وقرارات من الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن هذه القضية ذهبت سدى.

ونشعر بقلق بالغ من أن الأمم المتحدة، الأداة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين، شهدت بلا حول ولا قوة العراق يهاجم ويسلب على نحو غير قانوني على أيدي ما يسمى بتحالف الراغبين الذي تزعمته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إن الدبلوماسية العدوانية التي تنطق من فوهة السلاح، والاحتلال غير الشرعي لدولة العراق وصمتان على جبين صورة العدل التي تمثلها الأمم المتحدة.

صوت واحد لكل رجل - أو امرأة - من خلال نضالنا المسلح من أجل التحرير.

وحيثما ننظر نحن الأفارقة إلى الحالة هنا في الولايات المتحدة، ندرك مأساة السود - الأفارقة الأمريكيين - في الماضي والحاضر وحالة شبه العبودية والمواطنة المنقوصة التي تثقل كاهلهم. هل يتمتع السود في الولايات المتحدة بنفس الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها نظراؤهم البيض؟ متى سيكون هناك رئيس أفريقي - أمريكي للولايات المتحدة. لن يحدث ذلك أبدا، أبدا، أبدا؟

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومتي وتقدير شعب زمبابوي للمساعدة الإنسانية التي تلقيناها من المجتمع الدولي في فترة الشدة التي عشناها. فلولا تلك المساعدة، لما تمكنا من تفادي مأساة كبيرة.

ويسرني أن أبلغ الجمعية بأننا على الرغم من الجزاءات التي فرضتها بريطانيا وحلفاؤها ومن نواياها السيئة، فقد نجحنا في تجاوز تلك المرحلة العصيبة. وقد نعمنا بمحصول زراعي جيد نسبيا هذا الموسم، وبدأ برنامجنا للإصلاح الزراعي في الإسهام بقدر كبير صوب تحويل اقتصادنا. وعلى الرغم من الجفاف الجزئي في بداية الموسم، كان محصولنا هذا العام جيدا - بالطبع جيدا بقدر كاف للوفاء باحتياجاتنا الغذائية حتى الموسم القادم. ونحن نناشد صندوق النقد الدولي التخلي عن تصريحاته السياسية الغربية وأكاذيبه وافتراءاته بشأن حالتنا. فمنظمتنا الإقليمية تعرف الحقيقة عن زمبابوي. ونحث الصندوق على الإنصات لها وأن يتوخى الصدق، ولو مرة.

وحكومتي مصممة على القضاء على الفساد وآثاره التي تضر بجهودنا الإنمائية الوطنية. وبعد توقيع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، اتخذنا تدابير قانونية وإدارية أوقفت بالفعل ميلا

اصطحب السيد روبرت موغاي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي

الرئيس بالنيابة: ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي.

اصطحب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موثاريكا (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أشارك للمرة الأولى في مداوات الجمعية العامة بصفتي رئيس دولة وحكومة جمهورية ملاوي.

أود بداية أن أشارك المتكلمين الذين سبقوني في تهنئة السيد جان بينغ على توليه منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ولا يساورني شك في أن انتخابه سيوفر فرصة لزيادة الوعي العالمي بالتحديات الضخمة التي تواجهها أفريقيا والمناطق الأخرى الأقل تقدماً في العالم. وآمل أن تتاح للبلدان الفقيرة، من خلاله، فرصة لتعزيز مشاركتها الكاملة في الازدهار الاقتصادي العالمي.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفه السيد جوليان روبرت هنت، لتسييره أعمال الدورة الثامنة والخمسين بمهارة وواقعية تثيران الإعجاب.

ونحیی أيضاً السيد كوفي عنان، أمين عام الأمم المتحدة، على مهاراته القيادية الدينامية التي ظل يبيدها في توجيه شؤون المنظمة.

لقد اخترت عبارة "تشاطر الازدهار العالمي" عنواناً لبياني. وقد فعلت ذلك لأشدد على أن أكبر التحديات التي

وبينما تظل المشاهد السادية من سجن أبو غريب حية في أذهاننا، أعطت أماكن أخرى من العراق، وأيضاً خليج غوانتانامو، أمثلة مفيدة على المفهوم الغربي لاحتزام حقوق الإنسان. واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إنه ينبغي للغرب أن يرحمنا من دروسه عن حقوق الإنسان. فليس لديه أي سلطة أخلاقية، ناهيك عن التظاهر بمظهر حامي حمى حقوق الإنسان.

وتظل زمبابوي قلقة بشدة من جراء الحالة في الشرق الأوسط. ونواصل الشعور بالأسى نتيجة لتجاهل القرارات الجماعية للأمم المتحدة وسلطتها بإفلات من العقاب بدعم من الأخ الأكبر. ونطالب برفع فوري لجميع القيود المفروضة على نحو غير قانوني على الشعب الفلسطيني، الذي يرى الرئيس ياسر عرفات سجيناً بالفعل للاحتلال الأجنبي. ونرحب بالفتوى التي أصدرتها مؤخراً محكمة العدل الدولية ومفادها أن بناء إسرائيل للجدار العازل يتناقض مع القانون الدولي، وبقرار الجمعية العامة الذي أعقبها والذي يطالب بوقف فوري لتلك البشاعة.

ومثلما تعلم الجمعية، فقد أنشأ الاتحاد الأفريقي في وقت سابق من هذا العام مجلسه للسلام والأمن للسعي إلى حلول للمشاكل الأفريقية والنهوض بها. والمجلس سبق أن بدأ بدراسة الأزمة في غرب السودان. وتلك الجهود تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أؤكد للسيد بينغ تأييد بلدي له أثناء رئاسته لعمل الجمعية العامة في هذه الدورة. وأود أيضاً أن أكرر مجدداً التزام بلدي الإيجابي بالإسهام في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة: أود أن أشكر، باسم الجمعية العامة، فخامة السيد روبرت موغاي، رئيس جمهورية زمبابوي على خطابه.

وهبت ملاوي بسخاء، شأنها شأن معظم البلدان الأفريقية، بطائفة واسعة من السلع الزراعية الأساسية والتربة الجيدة والموارد المائية التي تمكننا من تطوير صناعات لتجهيز السلع الزراعية وصناعات تحويلية قادرة على النجاح. وبالتالي، فإن المسألة الحرجة بالنسبة لنا في ملاوي هي إيجاد ثروة جديدة كأساس لتخفيف حدة الفقر. ولتحقيق ذلك، يجب أن نشجع الادخارات المحلية الكبيرة، وأن نشجع أيضا تدفق الموارد إلى البلاد، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر.

نحن في ملاوي نرى أنه ليتسنى لنا تخفيف حدة الفقر، يتعين علينا أن نحقق على مدى العقد القادم معدل نمو سنويا لا يقل عن ٦ في المائة. ولتحقيق ذلك، نحن مصممون على تهيئة ظروف لتحقيق نمو مستدام في الاقتصاد الكلي من خلال إدخال إصلاحات جذرية على السياسة العامة لتحسين إدارة الاقتصاد والحكم السياسي. وقد اتخذنا تدابير لإصلاح القطاع العام والقطاع الزراعي والقطاع الخاص.

ونحن مصممون أيضا على تحسين الحكم الرشيد من خلال اجتثاث الفساد. ولتحقيق ذلك، اتخذنا موقفا لا يتسامح إطلاقا مع الفساد. ولذلك، من دواعي سروري أنني وقعت أمس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

تدرك ملاوي أن رؤيتنا يجب أن تحظى بدعم كامل من المجتمع الدولي. وهذا هو السبب الذي جعل ملاوي تنضم إلى الداعين إلى وصول أفضل إلى الأسواق وإلى تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيف الحواجز غير التعريفية في البلدان الصناعية التي تعوق التجارة.

ولذلك، تود ملاوي أن تشدد على ضرورة النهوض بالحوار في الخطة الإنمائية للدوحة. ويتعين على الدول الصناعية، من جانبها، أن تعالج بجديّة الشواغل الرئيسية للاقتصادات الفقيرة. ولذلك، فإن التحدي بالنسبة للبلدان الصناعية يتمثل في أن تتقاسم مع البلدان الفقيرة الازدهار

تواجه المجتمع الدولي اليوم هو تحقيق توازن في التحول الاقتصادي والنمو بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بغية القضاء على الفقر في البلدان الفقيرة.

في النظر إلى مستقبل الأمم المتحدة، يتعين علينا أن نقيم تصديها لتحدي الفقر على صعيد عالمي. وأنا أدرك أن المجتمع الدولي قام بعدة محاولات لتخفيف حدة الفقر - وأن السعي لا يزال جاريا لتحقيق هذا الهدف - ولكن النتائج محبطة حتى الآن. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد البلدان الأقل نموا من ٢٥ إلى ٤٩ بلدا أثناء السنوات الثلاثين الماضية. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي على صعيد عالمي في تراجع. ومن الأسئلة المتعلقة بتشاطر الازدهار العالمي التي نسألها: لماذا أصبحت البلدان الصناعية أكثر ازدهارا بينما تزداد حدة الفقر في أفريقيا وفي سائر البلدان النامية؟ وبعبارة أخرى، لماذا فشلت العولة في تحقيق توزيع الازدهار العالمي على نحو أكثر إنصافا؟

اكتشفنا في ملاوي أننا بحاجة إلى إجراء تحويل جدي في هياكلنا الاقتصادية ليتسنى لنا البدء في توفير وإنتاج ثروة جديدة. ويمكن تحقيق ذلك بتحويل السلع الزراعية والمواد الخام والمعادن الوفيرة إلى سلع يمكن الاتجار بها على صعيد دولي. ولا يمكننا القضاء على الفقر بفعالية إلا إذا أوجدنا ثروة جديدة في المناطق الريفية.

وتقوم استراتيجيتنا الأساسية على الحصول على حصة في الازدهار العالمي بتحويل ملاوي من بلد مستورد ومستهلك إلى بلد منتج ومصدر بصورة أساسية. وبعبارة أخرى، يجب أن نبدأ في وضع اقتصادنا في موضع يمكنه من أن يستفيد استفادة كاملة من التجارة العالمية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال البحث الصناعي المكثف ومن خلال تطبيق العلم والتكنولوجيا على نحو يلائم الظروف المحددة في بلدي.

أمور أخرى، إلى تعميق الفقر والافتقار إلى نمو اقتصادي كلي يعتد به.

مع ذلك ترحب ملاوي، كسائر البلدان الأفريقية المؤهلة الأخرى، بترتيبات التخفيف من وطأة الديون ضمن إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. غير أن شروط اتخاذ القرار وإتمام وإنجاز الأهداف شروط مضيئة جدا إلى حد أن قليلا من الدول فقط من أفريقيا جنوب الصحراء تمكنت من الوصول إلى المرحلة النهائية. ونؤمن بأن الشروط المسبقة لمبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون شروط غير واقعية. ومن المؤكد أن شروطا أقل صرامة ربما مكنت عددا أكبر من الدول من تحقيق النجاح.

ورغم كون ملاوي ترحب بتدابير بعض المانحين الثنائيين للاستجابة لأزمة الديون الخارجية. يجب أن أنهى، على وجه الخصوص، بأن حكومة اليابان قد ألغت، قبل عدة أسابيع، ديون ملاوي المستحقة لها، والبالغة ٢٥٦ مليون دولار. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر على هذه البادرة. ويحدونا الأمل أن تحذو بلدان صناعية أخرى هذا الحذو.

أشرت قبل قليل إلى الحاجة إلى دعم المانحين المناسب لاستدامة المبادرات الوطنية. وفي ذلك الصدد، أؤمن بأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توفر إطارا لتقاسم المسؤوليات بين أفريقيا والبلدان الغنية لتحقيق تنمية اقتصادية. ولذلك السبب انضمت ملاوي إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في محاولة لإنشاء حكم رشيد سياسي واقتصادي مقبول دوليا. إن انضمامنا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تمثل تعبيرا أيضا عن ثقتنا ببرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كأداة لتعزيز مشاركة أفريقيا الفعالة في تحقيق الازدهار العالمي.

الذي تحقق من خلال العولمة، وذلك بمساعدتنا على الاعتماد على أنفسنا، وتطوير تكنولوجيا ملائمة لتحويل ما لدينا من مواد زراعية خام ومعادن وموارد طبيعية أخرى إلى ثروة. نحن في ملاوي، نعتقد أن الشريك الذي يسير معك جنبا إلى جنب أفضل من الشريك الذي يتعين عليك أن تحمله على كتفيك. نريد أن نسير مع البلدان الصناعية؛ ولا نريد أن نحمل على الأكتاف.

ترحب ملاوي ببعض الجهود الإيجابية التي بذلت من أجل المساواة على صعيد عالمي، ومن بينها شتى المبادرات التي اتخذتها مجموعة الدول الثماني لمعالجة بعض الشواغل التي أشرت إليها للتو. ومن بين تلك المبادرات قرار المملكة المتحدة زيادة ما تقدمه من عون ومساعدة فنية لأفريقيا زيادة كبيرة؛ والتأكيد مجددا على الدعم القوي لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وقرار حكومة الولايات المتحدة تمديد العمل بقانون النمو والفرص في أفريقيا من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٥؛ ومبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء إلا السلاح"، التي تسعى لتعزيز فرص زيادة وصول صادرات البلدان الأفريقية إلى السوق الأوروبية.

هذه المبادرات مشجعة فعلا، وتقدرها حكومتي تقديرا كاملا. بيد أنني أود أن أدعو إلى أن تترجم تلك الوعود والالتزامات النبيلة إلى أفعال. نريد أن نثبت أن الأفعال أبلغ من الأقوال.

إن إدارة الديون الخارجية طريقة إيجابية أخرى يمكن عن طريقها مشاطرة الرفاهية العالمية. وقلقنا يكمن في أنه على الرغم من العديد من المبادرات الهادفة إلى إيجاد حل دائم لمشكلة الديون، فإن العالم لم يقترب قط من ذلك الحل. وحكومتي لا تزال تخصص قدرا كبيرا من مواردنا لخدمة الديون على حساب الاستثمار في البنية التحتية والإنتاج وتوليد الدخل. وقد أدى هذا التحويل في الموارد، من جملة

قبل أن أختتم بياني، أود أن أوجه الانتباه إلى نقطة أخرى تهمنا هي الجهود المبذولة بهدف تحقيق النمو المستدام والتنمية في العالم. وهذا يتعلق بالحاجة إلى نشر السلام في العالم. فمهما أطال المرء في الكلام فإنه لن يغالي عندما يقول إنه لا يمكن تحقيق ازدهار عالمي بدون سلام عالمي. وفي ذلك الصدد، أود أن أرحب بجهود الأمين العام، بالتعاون مع مجلس الأمن، في اتخاذ عدد من الخطوات الحاسمة لمنع الصراعات وحلها وإدارتها في جميع أنحاء الكرة الأرضية.

وإذ أنتقل إلى قضايا السلم المحددة في أفريقيا، أشعر بالقلق من أن أفريقيا جنوب الصحراء كانت وستظل واحدة من أكثر المناطق افتقارا للاستقرار وعرضة للصراع في العالم. وتصادف أيضا أن تكون المنطقة موطنًا لأفقر شعوب العالم التي تعيش دون مستوى خط الفقر الدولي.

الصراع في منطقة دارفور بالسودان يمثل، بشكل خاص، فصلا حزينًا آخر في تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء، وهو فصل لا يمكن لشعوب أفريقيا أن تتحمل تكلفته. إن على أفريقيا والمجتمع الدولي إيجاد حلول سريعة ودائمة للأزمة في منطقة دارفور.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد للجمعية العامة أن حكومتي تؤيد تماما مقترحات إصلاح الأمم المتحدة. ونشاط الاعتقاد بأن الأمم المتحدة إذا أصبحت أكثر تمثيلا وديمقراطية فإنها ستعزز كفاءة ومصادقية المنظمة العالمية هذه. وستعزز أيضا الجهود الرامية إلى تقاسم أكثر عدلا وإنصافا للازدهار العالمي.

وليبارك الله الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملاوي على البيان الذي أدلى به.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى تحد عالمي يهدد كل الجهود الإنمائية، وأعني وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال يعصف دون هواده بالاقتصادات الأفريقية، مدمرا قدرة العديد من البلدان على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ولأنه يضر بأكثر القطاعات إنتاجية بين قوانا العاملة، فإننا نفقد مزيدا من العاملين من ذوي الكفاءة والخبرة بأسرع من قيامنا بتدريب عاملين جدد.

إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل مأساة إنسانية بأبعاد لا يمكن تخيلها. وقد علمتنا الخبرة في التعامل مع هذه الكارثة في بلدي أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل أزمة طبيعية وأزمة اقتصادية وأزمة اجتماعية وأزمة سياسية. فهو يمثل أزمة طبيعية لأنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى علاج له. ويمثل أزمة اقتصادية لأنه يستنزف الموارد البشرية والمالية للتنمية، ويدمر أيضا قدراتنا الوطنية في الحكم الرشيد. ويمثل مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أزمة اجتماعية بسبب الوصمة التي تجعل المصابين به عاجزين عن الاندماج في العلاقات اليومية العادية وكذلك في موقع العمل. وخلق هذا المرض أيضا عددا كبيرا من الأيتام الذين هم بحاجة إلى الرعاية. وهو يشكل أزمة سياسية لأنه يهدد المؤسسات الديمقراطية بفتكه بالسياسيين والأشخاص الآخرين الذين يعبرون عن صوت الشعب.

لذلك، وبغية التعامل مع هذا الوباء، أدركنا حتمية تبني نهج كلي شمولي. ولهذا السبب ناشد الأمم المتحدة أن ترفع الوعي به إلى مستويات جديدة وأن تعمل انطلاقا من افتراضات جديدة. وأن تضع حلولاً جديدة. ولبلوغ تلك الغاية ينبغي للأمم المتحدة أن تعيد تصميم سياستها في توفير الدعم والرعاية والعلاج والوقاية من مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى جانب توفير ما يكفي من الغذاء ذي قيمة غذائية عالية وفقا لنظام تغذية مناسب.

”نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلبنا على أنفسنا ... أن نؤكد مجدداً إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية“.

سيتكلم البعض عن الإصلاح الهيكلي، وهذا سليم تماماً. ولكنني أريد أن أتكلم اليوم عن الإصلاحات الرامية إلى جعل إنسانيتنا المشتركة محور جدول أعمال الأمم المتحدة.

تري كندا خمسة مجالات يتعين أن تتخذ فيها خطوات جريئة. المجال الأول هو المسؤولية عن الحماية - هناك حاجة لوضع قواعد وتكوين إرادة سياسية تمكن المجتمع الدولي من التدخل في البلدان لمنع حدوث كارثة إنسانية. فدارفور مأساة إنسانية ذات أبعاد هائلة.

(تكلم بالفرنسية)

نحن نرحب بتأييد مجلس الأمن للقيام بتدخل موسع في تلك المنطقة، وإن كنا نعتقد أن استجابة المجتمع الدولي ينبغي أن تكون أقوى. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي دعماً لا يتزعزع للاتحاد الأفريقي، الذي وافق على أن يقود ذلك الجهد. وتقدم كندا مساعدة مقدارها ٢٠ مليون دولار، وندعو الآخرين للانضمام الآن.

(تكلم بالانكليزية)

من الخير أن المجتمع الدولي تحرك أخيراً، ولكنه استغرق وقتاً طويلاً قبل أن يتحرك. فقد ظل المجلس مشغولاً بمناقشة الموضوع. ونظر إلى الموضوع من منظور ما إذا كان الوضع في دارفور يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وينظر فيما إذا كان يمكن اعتبار هذه المأساة عملاً من أعمال الإبادة الجماعية أم لا، لأن أياً منهما يمكن أن يبرر التدخل بموجب القانون الدولي. إلا أن الحقيقة تظل متمثلة في أن

اصطحب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يليه معالي الرايت أونرابل بول مارتن،

رئيس وزراء كندا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب

يلقيه رئيس وزراء كندا.

اصطحب السيد بول مارتن، رئيس وزراء كندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسرني بالغ السرور أن أرحب

بفخامة الرايت أونرابل بول مارتن، رئيس وزراء كندا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد مارتن (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن

أتكلم اليوم عن إصلاح الأمم المتحدة، وبصورة خاصة عن الطريقة التي يجب أن نخدم بها الأمم المتحدة وندير بها أعمالنا إذا ما أردنا لها أن تضطلع بالدور الذي نريد أن تضطلع به في القرن الحادي والعشرين.

إن العالم منظوم في دول مستقلة وواجب الحكومات

الأساسي يكمن في رعاية شعوبها. وهذا يضع أمامنا مشكلة أساسية محيرة، لأننا إن لم نعمل بشكل جماعي على أساس إنسانيتنا المشتركة، فإن الأغنياء سيصبحون أكثر غنى، والفقراء سيصبحون أكثر فقراً، ومئات الملايين من الناس سيتعرضون للخطر. لذلك، فإننا بحاجة إلى مؤسسات يكون واجبها الأساسي موجهها نحو إنسانيتنا المشتركة. وهنا تكمن أهمية الأمم المتحدة. فهي تضم دولاً أعضاء، ولكن مهمتها في الواقع خدمة شعوب العالم. وهذا واضح بجلاء في ميثاقها:

إن القانون الدولي يسير في الاتجاه السليم. فالصكوك الموجودة، مثل الاتفاقية المتعلقة بالإبادة الجماعية ومعاهدات حقوق الإنسان، تعترف بالتزامات الدول تجاه شعوبها. وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية خطوات أخرى إلى الأمام. وبالتالي، فإن القانون الدولي العرفي يتطور ليوفر أساساً قوياً لإطار معياري للتدخل الجماعي لأسباب إنسانية. وللإسراع في ذلك، ينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء الآن في الجمعية العامة قراراً يسلم بتطور السيادة لتشمل المسؤولية الدولية تجاه الشعب. وينبغي لمجلس الأمن بدوره أن يحدد عتبات جديدة يقرر المجتمع الدولي عندها أن السكان المدنيين يواجهون مخاطر كبيرة؛ وأن عليه أن يبحث عن خيارات غير عسكرية، وإذا استدعى الأمر، خيارات عسكرية تتناسب مع الخطر لحماية المدنيين. المسؤولية عن الحماية ليست رخصة للتدخل؛ إنها ضمانات دولية للمساءلة السياسية.

المجال الثاني الذي سأتكلم عنه هو "مسؤولية الحرمان"، التي تشمل ضرورة ضمان عدم وصول أسلحة الدمار الشامل في أي ظرف من الظروف إلى الدول أو الإرهابيين المستعدين لاستعمالها، لا سيما ضد المدنيين الأبرياء. فعدم الانتشار ونزع السلاح يظلمان دعامين أساسيين من دعائم التزام الأمم المتحدة بالسلم والأمن الدوليين.

وفي كلا الحالتين، ما فتئت التعددية تتعرض للتحدي نتيجة للتغيرات الكبيرة في المناخ الأمني، وتوجد حاجة واضحة لجعل نظمنا أكثر قوة وأكثر استجابة. والتحقق الصارم هو المفتاح.

إن عين الأمم المتحدة الساهرة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحاجة إلى أدوات أقوى وإلى دعم سياسي. إننا بحاجة إلى ضوابط أكثر صرامة على التكنولوجيا النووية

شعب دارفور يواجه كارثة، بينما يواجه المجتمع الدولي مسألة تعريفات. فشعب دارفور يعاني من الجوع والتشرد والمرض، وطرد العديديون من أبناء هذا الشعب إلى خارج بلدهم. وتعرض عشرات الآلاف من هذا الشعب للقتل والاعتصاب والاعتداء عليهم. وارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

يجب ألا نسمح لمناقشة التعريفات بأن تصبح عقبات تعترض طريق العمل. ولا ينبغي لنا أن نمر بهذه الممارسات المؤلمة لنجد طريقة للتصدي لكارثة إنسانية. إننا بحاجة إلى مبادئ واضحة تمكن المجتمع الدولي من التدخل في الحالات التي تشبه حالة دارفور بسرعة أكبر كثيراً.

ينبغي أن تكون إنسانيتنا المشتركة حجة قوية كافية، ومع ذلك، فإن هذا بالضبط هو ما نفتقر إليه. ببساطة، لا يوجد حتى الآن حكم صريح في القانون الدولي للتدخل على أساس إنساني. والغرض من "المسؤولية عن الحماية" هو سد تلك الفجوة. فهي تنص على أنه ينبغي أن يكون لنا حق قانوني في التدخل في بلد ما مستندين فقط إلى حدوث حالة إنسانية طارئة. وينبغي أن نكون قادرين على التدخل عندما تكون حكومة بلد ما غير راغبة في حماية شعبها أو غير قادرة على حمايته من ضرر شديد نتيجة لحرب داخلية أو قمع، أو ببساطة نتيجة لتقصير الدولة.

المسؤولية الأساسية عن حماية شعب أية دولة تقع على عاتق تلك الدولة نفسها. نحن لا ندافع عن حق التدخل من جانب واحد في بلد ما عندما يروق ذلك لبلد آخر. ويفضل دائماً توفر سلطة متعددة الأطراف للتدخل في شؤون دولة ذات سيادة. إننا نسعى لتطوير القانون الدولي والممارسة الدولية ليتسنى اتخاذ إجراء متعدد الأطراف في حالات الطوارئ الإنسانية القصوى.

وبالإضافة إلى أشكال الحماية التي توفرها الحريات الفردية، أبرمت أيضا شتى الاتفاقيات لحماية حقوق الأقليات على نحو أفضل والتنديد بالتمييز العنصري ومكافحة التهميش. ومع ذلك، من الواضح أن أكثر الصراعات مدعاة للفرقة تنتج، في أكثر الأحيان، عن محاولة مجموعة ما منع المجموعات الأخرى من تحقيق طموحاتها الاقتصادية أو الدينية أو الاجتماعية أو السياسية المشروعة تماما. ويترتب على ذلك نشوب أعمال عنف وصراع مدني، بل حتى عجز الدول عن أداء واجباتها. وتمثل كوسوفو والبوسنة ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا ودارفور الآن أكثر الأمثلة مدعاة للفرقة. يجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء قويا لحماية الأفراد وحماية الأقليات أيضا.

ولا يكفي أن يكون لدينا مختلف الصكوك القانونية فحسب، بل يجب أن تطبق. والمؤسسات المسؤولة عن حقوق الإنسان يجب أن تكشف للعالم أجمع من أدين بانتهاك تلك الحقوق - سواء كانت مجموعات مسلحة، أو مجتمعات محلية أو حكومات - وأن تتخذ الإجراءات اللازمة. فالأمم المتحدة هي ضميرنا الأخلاقي وعلينا نحن أن نتحرك.

المجال الرابع هو مسؤولية البناء. فأهداف مؤتمر قمة الألفية بشأن الفقر والمرض وانعدام الأمن في العالم ستظل حبرا على ورق ما لم نتابع توافق آراء مونتييري، الذي يرى أن التنمية الحقة تتطلب نهجا كليا بشأن معالجة مسائل مثل المديونية والوصول إلى الأسواق والاستثمار الاجتماعي.

والأمر كذلك، وكما رأينا في هائتي خلال السنوات العشر الأخيرة، فإن كل مساعدات العالم لن يكون لها سوى أثر زائل إن لم تتوفر للبلد مؤسسات عامة فعالة. وعلينا أن نبني قدرات حسن الإدارة في البلدان وأن تأخذ هذه العملية الوقت الكافي لكي تتم على خير وجه. ونفيس الشيء

الحساسة، ويجب أن يكون مجلس الأمن مستعدا للتصدي بفعالية لحالات عدم الامتثال. فكما نعلم جميعا، تمكنت البلدان المصممة على عدم التقييد بعدم الانتشار من التحايل على التزاماتها بموجب المعاهدة. وينبغي أن تنشئ الأمم المتحدة آلية تفتيش وتحقق دائمة تستطيع أن تدعم وتكمل نظم التحقق الموجودة.

بصورة أكثر تعميما، ولنبنين إلى أي مدى علينا أن نذهب في جدول أعمال نزع السلاح، وفي المسؤولية عن الحرمان، فإن مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التي تتحمل مسؤولية التفاوض بشأن آليات جديدة متعددة الأطراف، لم يتمكن منذ عام ١٩٩٨ حتى من الاتفاق على خطة عمل. ومن المؤكد أن على المؤتمر أن يعود إلى أداء عمل مثمر.

(تكلم بالفرنسية)

المجال الثالث هو "مسؤولية احترام" البشر وكرامتهم وحريرتهم وثقافتهم. وأود أن أتكلم عن مفهوم أوسع لحقوق الإنسان - مفهوم يستطيع أن يستوعب حقوق الفرد وحماية الحقوق الجماعية وحماية التعددية، كما يجسدها مفهوم التنوع الثقافي. وفي الحقيقة، فإن تقرير التنمية البشرية الأخير، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يشدد على أن التنوع الثقافي مرتبط أيضا بالحرية. وهذا هو سبب دعمنا لصك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المعني بتعزيز الثقافة.

منذ صدور ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خطت الإنسانية خطوات واسعة في مجال حقوق الإنسان. وتوجد الآن اتفاقيات لحماية عدد من الحقوق: المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن يجب أن نظل يقظين في مواجهة أشكال جديدة من الإساءات، مثل الاتجار بالأشخاص على الصعيد الدولي والاتجار المروع بالأطفال لأغراض الجنس.

الشامل في الفضاء. وقد حان الوقت لمده هذا الحظر ليشمل كل الأسلحة.

(تكلم بالانكليزية)

لقد تكلمت اليوم عن المسؤوليات. وختاماً، اسمحوا لي أن أتكلم عن مسؤولية أخرى: مسؤولية التحرك للعمل. إننا نتقرب تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي شكله الأمين العام وتوقع توصيات جوهرية للإصلاح. فالكثير من البلدان يركز على مجلس الأمن وعلينا أن نؤيد إجراء إصلاحات تجعله أكثر فاعلية وتسمح للبلدان التي تشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأنشطة الإنمائية وغيرها بأن تبقى الفرصة مؤاتية لمشاركتها الجديدة.

ولكن، لا بد لنا أيضاً أن نتطلع إلى توصيات تتجاوز مجلس الأمن. وعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى وضع إجراءات تسهل الاستجابة المتكاملة لمجموعة متنوعة من التحديات الأمنية التي يواجهها كل منا، من انتشار الإرهاب إلى تحسين تنسيق الأمم المتحدة في مجالات التنمية والصحة والبيئة. ولا بد لنا جميعاً كبلدان فرادى، وأعضاء فرادى في منظمات إقليمية، وكمشاركين في مجموعات دولية مختلفة تتشكل على أساس مصالح معينة، أن نعمل على تضيق هوة الخلافات التي تفرق بيننا وأن نتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

وفي سياق آخر، مثلاً، اقترحت كندا عقد اجتماع خاص يضم زعماء من ٢٠ أو نحو ذلك من بلدان العالم المتقدم النمو والعالم النامي لمناقشة تحدياتنا المشتركة ومسؤولياتنا الجماعية. ويمكن أن ينطوي ذلك على دعم كبير لجهود إصلاح الأمم المتحدة.

وعلى أي حال، وأياً كان تصور كل منا، فقد حان الوقت لإصلاح حقيقي للأمم المتحدة. وعلينا جميعاً في هذه القاعة وفي حكوماتنا المعنية أن نضع مصالحنا الضيقة جانبا

ينسحب على المؤسسات الاقتصادية. فإن كانت تعمل بشكل جيد ستعيب الطاقات الإبداعية لرجال الأعمال المحليين. تلك هي رسالة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية: فالالاقتصاد المزدهر هو نتاج ثقة المواطنين في المؤسسات العامة في بلدهم. وبإيجاز، فإن التنمية تتوقف على حسن الإدارة.

أخيراً، هناك مسؤوليتنا تجاه المستقبل، أي الالتزام بأن نترك عالماً أفضل لأطفالنا. وذلك ليس بالتحدي الهين. فهو يشمل كل أبعاد تراثنا المشترك: الصحة والبيئة والمحيطات والفضاء. والأوبئة الجديدة تتطلب اهتمامنا العاجل بشدة. فمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والالتهاب الرئوي الحاد/سارس، وفيروس إيبولا كلها تدق ناقوس الخطر، وإن كان العلماء يندرون بظهور أمراض أفظع. ولا بد لمنظمة الصحة العالمية أن تقوي نظم المراقبة لديها. ويجب أن تؤدي عملها بتنسيق أفضل مع الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة.

وفيما يتجاوز المسائل المتصلة بالصحة، تكمن مسألة إدارة بيئتنا بكل جوانبها. فهي مهددة بشكل خطير. والتعاون الدولي والمساعدة التقنية يمثلان السبيل الوحيد لإيجاد حلول دائمة لمشاكل مثل الهواء النقي والمياه النقية. وفضلاً عن ذلك، لا بد من وضع سياسة بشأن المحيطات تسمح لنا بإعادة تنمية مواردنا السمكية. ويجب تنظيم الوصول إلى مصائد الأسماك بشكل أفضل في إطار القانون الدولي. ونقولها بوضوح، لا بد أن يتوقف نهب تلك الموارد العالمية.

أما الفضاء الخارجي، فهو آخر حدودنا. ولطالما سيطر على خيالنا. وبها من مأساة لو أصبح الفضاء ترسانة أسلحة كبيرة وساحة لسباق تسلح جديد. وفي عام ١٩٦٧، اتفقت الأمم المتحدة على أنه يجب ألا توضع أسلحة الدمار

ومن المنظور اللبناني نطالب المنظمة الدولية بما يلي:
أولاً، بالإسراع في حل قضية الشرق الأوسط، وذلك من خلال تطبيق قراراتها بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وإعطاء المهجرين الفلسطينيين حق العودة إلى ديارهم. وكلما تأخر الحل المنشود، تعقدت الأمور وغرق الشرق الأوسط في دوامة العنف والحروب.

ثانياً، أن تتحمل المنظمة مسؤوليتها كاملة عن تأمين الاستقرار في العراق وإعادة إدارة البلاد إلى أبنائها. لقد عانى الشعب العراقي الكثير من الآلام، وهو يستحق الآن دعماً قوياً ومستمراً من المجموعة الدولية كي يبني لنفسه نظاماً ديمقراطياً حراً وعادلاً.

ثالثاً، مساعدة منظمة الشرق الأوسط، منطقة نشوء الأديان السماوية الثلاثة، على إيجاد نظام إقليمي مستقر مبني على العدل وحق الشعوب في تقرير المصير، نظام يحول دون التسابق إلى التسلح وهدر الطاقات، نظام يلتزم جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

رابعاً، تشجيع قيام وتشكيل هيئات مدنية كخطوة أساسية على طريق الإصلاح، إذ لا يمكن أن نضمن قيام أنظمة ديمقراطية مسؤولة من دون هيئات مدنية متعددة ومتنوعة. فالديمقراطية تقوم على الأحزاب السياسية، على النقابات، على النوادي والهيئات والجمعيات الإنسانية بأنواعها. ومن دون هذه الهيئات المدنية، يبقى الكلام عن الديمقراطية والإصلاح مجرد كلام لا يمت للواقع بصلة.

ولبنان ذو بعد إقليمي، لأن له تطلعا واضحا بالنسبة لمنطقته، ودورا رائدا في قيام حضارة مشرقية منبثقة من أعماق مبادئ المسيحية والإسلام. ولبنان ذو بعد عالمي، يتخطى حجمه وعدد سكانه، وذلك من خلال معتريه المنتشرين في كل بقعة من بقاع المعمورة، وهم حيثما وجدوا رسل إبداع

ولبنان موقف مؤيد للمقاومة الوطنية التي قامت بدور هام في تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي.

أما بالنسبة للوجه الداخلي المتعلق بتعديل الدستور، فنعتبره تدخلا لا نرضاه في شؤوننا الداخلية. قد يكون الدستور اللبناني الصادر سنة ١٩٢٦ هو أقدم دستور ديمقراطي في الشرق الأوسط. وقد عدلت المجالس البرلمانية المتلاحقة هذا الدستور مرات عدة ولكن دائما في إطار آلية التعديل الواردة فيه وبأكثريات مطلقة.

ولبنان بلد ديمقراطي حضاري، يلتزم القانون الدولي، ويحترم القيم والخصائل التي ينبع منها. لقد ساهم بلدي في تأسيس المنظمة الدولية سنة ١٩٤٥، وأدى دورا رياديا في وضع الشريعة العالمية لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨. كما حارب، من هذا المنبر، كل الحركات والموجات الغوغائية الهدامة التي تعيق مسيرة الحضارة وتطور الإنسانية.

وها نحن نقف اليوم إلى جانب المنظمة الدولية في كفاحها ضد الإرهاب العالمي بكل أشكاله. لا سيما وأن لبنان ذائق مرارة الإرهاب، ومرارة قتل الأبرياء، ومرارة الخطف والتكيد، وهو لذلك يدرك ما يحدث اليوم في كل بقاع الأرض من أعمال إرهابية تخريبية، ويتخذ موقفا صارما ضدها. ونقف أيضا ضد الذين لا يميزون بين الإرهاب والنضال من أجل التحرر والاستقلال. ولا شك أن جهات عديدة تستثمر الإرهاب لتلبسه كل من جاهد في سبيل إحقاق حق وطني مسلوب. فالنضال الوطني حق وشرف، أما الإرهاب فجرمة وجبن.

لقد استعاد لبنان استقراره وحرية، وهو ليس هنا ليطالب لنفسه بشيء، بل للمنطقة التي يعيش فيها. فالمنطقة تعيش غليانا عنيقا، وتطلع إلى هذه المنظمة لإحلال السلام فيها لأنها المنظمة الوحيدة التي تتحلى بالشرعية الدولية وتؤمن السلام والاستقرار.

وإنتاج. قد يفخر البعض بتصدير الأسلحة ونشر الجيوش، أما لبنان فيفخر، ومنذ فجر التاريخ، بتصدير أعلى ما عنده، شبابه الذين نجدهم يحتلون في كل القارات أعلى المواقع السياسية والأكاديمية، والصناعية والتجارية.

لبنان يدعم منظمة الأمم المتحدة، لأنه عالمي في نظرتة للإنسان ومصيره. لقد عانى بلدي الكثير في بعض مراحل تاريخه الطويل، والسبب في ذلك يعود ربما إلى عالميته، وانفتاحه، وحريته، وعطاءاته في كل الميادين. ولأن لبنان أعطى الكثير، فلبنان يستحق الكثير.

وفي الختام، أتمنى للجمعية العامة وللجان المنبثقة عنها النجاح في معالجتها لكل البنود المدرجة في جدول الأعمال، مؤكدا لكم أن لبنان سيسهم في كل منها خدمة لأهداف هذه المنظمة المؤمنة على حرية الإنسان والسلام العام.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.